

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم التجارية
الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
تخصص : مالية المؤسسة
من إعداد الطالب : مداح محمد

دور المعلومات المالية في قياس الاداء المالي في المؤسسات
المدرجة في البورصة

- دراسة ميدانية بمؤسسة NCA ROUIBA الجزائر العاصمة -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 20 سبتمبر 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/محمد عجيله (الدرجة العلمية- جامعة غرداية) رئيسا

الدكتور/حفصي رشيد (الدرجة العلمية- جامعة ورقلة) مشرفا

الدكتور/ بدة عيسى (الدرجة العلمية- جامعة غرداية) مناقشا

الاستاذ/خلف الله بي يوسف (الدرجة العلمية- جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015



جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم التجارية
الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
تخصص : مالية المؤسسة
من إعداد الطالب : مداح محمد
بعنوان :

دور المعلومات المالية في قياس الاداء المالي في المؤسسات
المدرجة في البورصة

- دراسة ميدانية بمؤسسة NCA ROUIBA الجزائر العاصمة -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 20 سبتمبر 2016.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/محمد عجيلة (الدرجة العلمية- جامعة غرداية) رئيسا

الدكتور/ بدو عيسى (الدرجة العلمية- جامعة غرداية) مناقشا

الاستاذ/خلف الله بي يوسف (الدرجة العلمية- جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
وَمَا یَعْلَمُ تَأْوِیْلَهُ
إِلَّا اللّٰهُ وَ
الرَّاسِخُونَ فِی الْعِلْمِ
یَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ
مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا

صدق الله العظيم

آل عمران

الإهداء

أهدي حيلة هذا العمل المتواضع إلى:

من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة وحدثني عن جمال الدنيا وسر وجودها، وعلمني الإحسان وكان بجانب الأب دائما الأخ والصديق
والدي الغالي

من جعلت الجنة تحت أقدامها، حاوية القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة
الحب والطهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

والدتي الغالية

والتي بلاسم التي تزهر بهم الحياة وتطو معهم مرارة الأيام والواقفين دوما إلى
جانبي

أخواتي وأخواتي الأعماء وكل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء و الزملاء في جامعة عرنداية .

إلى كل أساتذتي من السنة الأولى الى اليوم الذين لم يخلوا عني بشيء ولن
تنساهم ذاكرتي.

محمد

شكر و تقدير

"...إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كافرًا...."

إن الحمد و الشكر لله الذي هداني بعلمه، و آتاني بفضله من القدرة ما

استطعت

بعونه، إنجاز هذا العمل المتواضع.

ثم نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذ

المشرف " حفصي رشيد "

كما لا ننسى جميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و

تسيير و خاصة الأستاذة "الشرع يوسف- عبادة عبد الرؤوف- الرواني

بوحفص- بن عبد الرحمان ذهبية- بهاز الجبلاي "

و إلى كل من مد إلينا يد المساعدة من قريب أو بعيد بنصيحة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأطلب من الله العزيز التقدير لأن

يثيبهم

عن كل جهودهم، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى، إنه سميع مجيب

الدعاء.

الملخص:

حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على موضوع دور المعلومات المالية في قياس الأداء المالي عن مختلف القوائم و التقارير المالية الصادرة من المؤسسة باستخدام أهم المؤشرات المالية وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، محاولين الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في مدى مساهمة هذه المعلومات المالية في قياس و تقييم الأداء المالي لمؤسسة روية ؛ بهدف معرفة أهم المعلومات المالية ودورها في عملية القياس أداء المالي معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة .

ومن خلال قياس الأداء المالي لمؤسسة روية عن طريق مختلف القوائم والتقارير المالية مستخدمين جملة من المؤشرات المالية بحسب ما توفر من بيانات، من خلال ماسبق تبين أن أدائها المالي كان جد ضعيف نظرا للنتائج السلبية التي توصلنا إليها؛ ما قد عكس الدور الكبير الذي تلعبه هذه المعلومات المالية من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات في قياس و تقييم الاداء المالي .

أما بخصوص المؤسسة فقد اقترحنا جملة من التوصيات مفادها أن على المؤسسة إتباع قواعد سليمة لتقييم أدائها المالي المناسبة بالإعتماد على مختلف المعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة، وكذا البحث عن سبل لتمويل العجز الحاصل في خزينتها بأقل تكلفة، بالإضافة إلى تحقيق مردودية عالية لضمان تحقيق أداء جيد .

الكلمات المفتاح:

معلومات مالية، قوائم مالية ، تقارير مالية ، قياس الاداء مالي، مؤشرات مالية .

Abstract:

We tried in this research shed light on the subject of the role of financial information in the financial performance measurement for different Statements and financial reports issued by the organization using key financial indicators, a financial ratios and indicators of fiscal balance, trying to answer to the research problem of the contribution of the financial information included in the measurement financial performance of the Corporation Rouiba assessment; in order to know the most important financial information and its role in measuring the financial performance of the process relying on descriptive analytical method approved for the study.

and Through financial performance measure of the Rouiba Foundation through various financial statements and reports using a number of financial indicators according to the availability of data, through the foregoing it shows that its financial performance was very weak due to the negative results that we have reached; what may reverse the significant role played by this information Finance through the use of a set of indicators for measuring and evaluating financial performance.

As for the institution we have proposed a number of recommendations that the organization follow the rules properly to evaluate the appropriate financial performance depending on the various available financial information of the institution, and as well as to look for ways to finance the shortfall in the treasury at the lowest cost, in addition to achieving high profitability to ensure good performance .

Key words:

Financial information, financial statements, financial reports, measuring and evaluating financial performance, financial indicators.

قائمة الجداول و الاشكال

رقم الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
29	1-1	الميزانية المبسطة
30	2-1	حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة
31	3-1	حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة
37	4-1	نسب السيولة
37	5-1	نسب النشاط
39	6-1	تمويل و الاستقلالية المالية
40	7-1	نسب المردودية
44	8-1	المؤشرات المالية لتحليل النتيجة
45	9-1	نسب المساهمين
49	10-1	مسح شامل للدراسات السابقة
59	1-2	أصول المؤسسة لسنة 2012-2013
60	2-2	خصوم المؤسسة لسنة 2012-2013
61	3-2	اصول المؤسسة لسنة 2014
61	4-2	خصوم المؤسسة لسنة 2014
62	5-2	الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث لشركة روية (اصول)
63	6-2	الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث لشركة روية (خصوم)
64	7-2	النسب الهيكلية المالية لمؤسسة روية للفترة (2012-2013-2014)
65	8-2	نسب السيولة
66	9-2	جدول حسابات النتائج سنة 2012
67	10-2	جدول حسابات النتائج سنة 2013
68	11-2	جدول حسابات النتائج سنة 2014
69	12-2	نسب النشاط

70	نسب المردودية الإقتصادية للفترة (2014-2013-2012)	13-2
70	المردودية التجارية و المالية للفترة (2014-2013-2012)	14-2
71	نسبة القيمة المضافة و ربحية الإستغلال	15-2
72	القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	16-2
73	: رأس المال العامل الخاص للفترة (2014-2013-2012)	17-2
73	رأس المال العامل الاجمالي للفترة	18-2
74	إحتياج رأس المال العامل للفترة (2014-2013-2012)	19-2
75	الميزانية الوظيفية للسنوات (2014-2013-2012)	20-2
77	المؤشرات المالية لتحليل النتيجة للسنوات (2014-2013-2012)	21-2
78	نسب المساهمين لسنة 2013	22.2
رقم الصفحة	الشكل	الشكل
33	مستويات الاداء المالي	1-1

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية سنة 2012 جانب الأصول
02	ميزانية سنة 2012 جانب الخصوم
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2012
04	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012
05	التغيرات في حقوق المساهمين لسنة 2012
06	ميزانية سنة 2013 جانب الأصول
07	ميزانية سنة 2013 جانب الخصوم
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2013
09	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013
10	التغيرات في حقوق المساهمين لسنة 2013
11	ميزانية سنة 2014 جانب الأصول
12	ميزانية سنة 2014 جانب الخصوم
13	جدول حسابات النتائج لسنة 2014

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة
SCF	النظام المحاسبي المالي
(CAF)	القدرة على التمويل الذاتي
(FR)	راس المال العامل
(BFR)	احتياج راس المال العامل
T	الخزينة
RD	الموارد الدائمة
ES	الاستخدامات المستقرة
FRNG	راس المال العامل الاجمالي
Eexp	استخدامات الاستغلال
Rexp	موارد الاستغلال
BFRexp	احتياج راس المال العامل للاستغلال
BFRHxp	احتياج راس المال العامل خارج للاستغلال
BFRg	احتياج راس المال الاجمالي

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	IV.....
شكر وتقدير.....	V.....
الملخص.....	VI.....
قائمة الجداول و الاشكال.....	VIII.....
قائمة الملاحق.....	XI.....
قائمة الاختصارات و الرموز.....	XII.....
قائمة المحتويات.....	XIII.....
المقدمة العامة.....	أ - ج.....

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد.....	21.....
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمعلومات المالية و قياس و تقييم الأداء المالي.....	22.....
المطلب الأول: الأدبيات النظرية للمعلومات المالية.....	22.....
المطلب الثاني: ادبيات عن قياس و تقييم الاداء المالي.....	32.....
المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية - دراسات سابقة.....	45.....
المطلب الأول:الدراسات السابقة.....	45.....
المطلب الثاني: مسح شامل للدراسات السابقة.....	48.....
المطلب الثالث : تحليل الدراسات السابق.....	52.....
خلاصة الفصل.....	53.....

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

55	تمهيد
56	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
56	المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات
58	المطلب الثاني طريقة معالجة المعلومات
59	المبحث الثاني : تحليل ومناقشة
59	المطلب الأول : القوائم المالية
63	المطلب الثاني : النتائج و التحليل
79	خلاصة الفصل
81	الخاتمة العامة
85	المراجع
90	الملاحق

المقدمة

توطئة :

لقد تزايد الاهتمام بموضوع المحاسبة خاصة مخرجات النظام المعلومات الحاسبي بحيث تعمل عدة منظمات وهيئات دولية من أجل تنظيم وضبط المخرجات وذلك بالاهتمام بالفروض، القيود وخصائص المعلومات المحاسبية وهذا من أجل بناء مخرجات بشكل علمي لتلبية جميع متطلبات مستخدميها، وتمثل في المعلومات المالية وكذلك تهدف للقيام بتحليل المعلومات المالية بشكل مفيد، وبدأ هذا الاهتمام منذ بداية الألفية الجديدة خاصة في ظل تحرير التجارة العالمية وتحديات العولمة والاندماجات بين الشركات الأجنبية الكبرى لتكوين كيانات عملاقة وثورة الاتصالات، وظهور شبكة الانترنت واشتداد المنافسة على جذب الاستثمارات العالمية وهذا بسبب اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال. وقد تعاضم ذلك الاهتمام خاصة في العقدين الأخيرين بعدما شهدت تلك العقود العديد من الانهيارات والأزمات المالية في بعض الشركات الكبرى، مما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات المعلومات المالية بشكل مفصل وعملي، وذلك باستخدام الأساليب الكمية الحديثة والمتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية يمكن من خلالها قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بشكل أكثر دقة لمستقبلها الاقتصادي والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي. فالمؤسسة تحتاج إلى محللين ماليين أكفاء يستطيعون القيام بهذه المهمة وبالتالي فإن المعلومات المالية هي الوسيلة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تحديد مركزها المالي وأدائها وتدقيقها النقدي، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية والتي يجب أن تكون ملائمة وموضوعية وتتميز بالمصداقية والجودة حتى يمكن لمستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تناسب تطلعاتهم وأيضا تستطيع بها المؤسسة تحديد وتقدير وضعيتها المالية، حيث أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صور عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل والتقييم بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

مشكلة الدراسة:

من اجل قياس و تقييم أداء المالي الامثل للمؤسسة يواجه المدير المالي مشكلة اختيار و انتقاء المعايير و المؤشرات، فهي كثيرة و مختلفة، فنجاح القياس و التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير و المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

وعلى ضوء هذا جاءت دراسة لتبين حقيقة دور المعلومة المالية في قياس الأداء المالي في المؤسسة ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي الظروف و العوامل المساعدة في قياس و تقييم الأداء المالي لمؤسسة روية المدرجة في بورصة الجزائر ؟

المقدمة

ولمعالجة الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- هل يمكن من خلال المشتق من القوائم المالية الوصول إلى تقييم جيد للأداء المالي لمؤسسة روية؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة لقياس و تقييم و تحسين الاداء المالي؟
- إلى أي مدى يساعد قياس الاداء المالي تحسين الاداء المالي لمؤسسة روية؟

فرضيات البحث :

- 1) تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية؛
- 2) تحتوي المعلومات المالية على القوائم مالية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة (الميزانية و حسابات النتيجة)؛
- 3) على ضوء المعلومات المتحصل عليها من القياس و التقييم يمكن للمسير المالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- 4) مؤسسة روية في تحسن منذ دخول المؤسسة لبورصة الجزائر بالنسبة لسنوات الدراسة .

مببرات اختيار الدراسة :

- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.
- الوصل بين الجانب النظري للدراسة واقع المؤسسة الاقتصادية.
- محاولة الكشف عن العراقيل التي تعيق قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة وذلك عن طريق الدراسة ،التحليل وتقديم الحلول الموافقة لها.
- دور وأهمية الموضوع لدى جميع الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية ونتائج تحليلها.
- الرغبة الشخصية للتطرق في موضوع له علاقة بالتسيير المالي.
- بصدد أن موضوع الدراسة في تخصص مالية المؤسسة والميل للمواضيع الخاصة بالتشخيص المالي.
- توسيع معرفتنا في إطار المالية حول قياس و تقييم الأداء المالي.
- معرفة وضعية المالية لمؤسسة مدرجة في البورصة.

المقدمة

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كل من قياس و تقييم الأداء المالي و المعلومة المالية يشكلان دور وأهمية كبيرة في نمو واستمرارية نشاط المؤسسة ، إذ أن عدم الاهتمام وإهمال المعلومة المالية ستؤثر على قياس الأداء المالي للمؤسسة بشكل إيجابي أو سلبي ، وعليه تتجلى دور وأهمية البحث في هذه الدراسة في معرفة مدى قدرة المؤسسة على القراءة الدقيقة والمعمقة لنتائج قوائم المالية وذلك عن طريق تشخيص وتحديد العراقيل والمشاكل التي تطرأ على أدائها بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص وإيجاد مختلف الطرق لحلها باستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية لمعرفة مواطن القوة فيها لتعزيزها ومواطن الضعف فيها لوضع العلاج اللازم لها .

منهج المتبع و أدوات الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده ، والإجابة على الإشكالية المطروحة ، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الإعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها وإستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف نحاول الإعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفضل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها لدى مؤسسة روية .

مرجعية الدراسة:

- ✓ الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب المالية) ؛
- ✓ الأطروحات و الرسائل الجامعية ؛
- ✓ التقارير و الملتقيات ؛
- ✓ مواقع الإنترنت .

حدود الدراسة :

- ✓ البعد المكاني والزمني للدراسة : الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة دور المعلومات المالية في قياس و تقييم الأداء المالي لمؤسسة روية المدرجة في البورصة لفترة ثلاث سنوات (2012-2013-2014) ؛
- ✓ البعد الموضوعي للدراسة : نظرا لتوسع موضوع تقييم الأداء المالي ركزت دراستي هذه على استخدام مختلف المؤشرات المالية في عملية قياس و تقييم الأداء المالي .

هيكل البحث:

الفصل الأول:

ويخص الأديبات النظرية والتطبيقية للدراسة حيث يتضمن مبحثين ؛ المبحث الأول سنركز فيه على المعلومات المالية و جودتها و المستفيدين منها و قياس و تقييم الأداء المالي كل على حدى بشكل مختصر وبسيط . أما المبحث الثاني حيث يتضمن الدراسات العلمية السابقة والذي يتفرع إلى مطلبين بمبحث المطلب الأول ستناول الدراسات السابقة ؛ والثاني سيتناول تحليل العام للدراسات السابقة .

الفصل الثاني:

خصص هذا الفصل للدراسة مؤسسة رؤيية المدرجة في البورصة حيث يتضمن مبحثين ؛ المبحث الأول يتعلق بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ؛ أما المبحث الثاني فقد كان حوصلة الفصل الثاني لما تم فيه من عرض ومناقشة للنتائج المتوصل إليها.

صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية ، بالإضافة الى بعد المؤسسة محل الدراسة و عدم توفر المعلومات كاملة في الموقع الرسمي و ايضا قلة المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة حيث تتوفر بورصة الجزائر على 5 مؤسسات فقط .

الفصل الاول

تمهيد :

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، والوسيلة المستخدمة لترتيب و توصيل هذه المعلومات اي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة، والمتمثلة أساسا في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج والميزانية العامة وبعض الجداول الملحقة)، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الإعتماد عليها في قياس و تقييم الامثل للاداء المالي، ومن خلال فصلنا هذا سنحاول إبراز دور المعلومات المالية في قياس و تقييم الأداء المالي وذلك بتقسيم هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للمعلومات المالية و قياس و تقييم الأداء المالي .

المبحث الثاني : : الأدبيات التطبيقية – دراسات سابقة .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للمعلومات المالية و قياس و تقييم الأداء المالي

المطلب الاول : الأدبيات النظرية للمعلومات المالية

1) ماهية المعلومات :

من بين التعاريف التي أسندت إلى المعلومات نجد : هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة و المرتبطة بموضع معين والتي تشكل الحقائق و المفاهيم و الآراء و الاستنتاجات التي تشكل خبرة و معرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، و نحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب و التصنيف ، التحليل ، التنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين¹.

وعرفت المعلومات أيضا على انها : صورة الأهداف و النتائج حيث تمثيلها و تأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها، فالمعلومات تقلل من عدم التأكد و ليس لها قيمة إلا إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات و الأعمال².

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المعلومات عبارة عن بيانات معالجة باستعمال الطرق الرياضية و الإحصائية و تجهيزها لتصبح وسيلة متاحة لمتخذي القرارات للاعتماد عليها في إصدار قراراتهم .

تعريف المعلومة المالية:

تتجسد المعلومات المالية في كافة المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية في المؤسسة والتي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ، ومن ثم الإفصاح عنها في التقرير المالية بهدف ترشيد قرارات الأطراف المستخدمة لها، وعليه تتوقف قرارات الأطراف على جودة المعلومات المالية المقدمة، وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المالية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد لدى متخذي القرار، وفي ما يلي نحاول سرد جملة من التعريف الواردة في المعلومات المالية

يعرف الشيرازي المعلومات المالية بأنها : "هي كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المالية في التقرير المالية المقدمة للجهات المحاسبية في خطط التشغيل والتقرير المستخدمة داخليا"

¹ - إيمان صابر السمواي، هيثم محمد الزعي نظام المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ص24.

² - Catherine Leanad et Sylvie Verbrugge , **organisation et gestion de L'entreprise**,2eme édition2 édition dunod,paris,1995, p07

كما تعرف المعلومات المالية بأنها¹ : " نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات و تشغيلها لمعالجتها و إخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، أي تتوقف فعالية على مدى توفر هذه المعلومات المالية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة "

أيضا يمكن تعريف المعلومات المالية على أنها: " كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء ، إنتاج تمويل وبيع سواء أكانت وصفية أو كمية والتي ترد في قوائم المالية وملحقها . "

وفي هذا المجال يمكن أن تكون المعلومات المالية جامدة إذا ما عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية معينة ، كما يمكن أن تكون ديناميكية إذا ما عبرت عن حالة التغيير التي حدثت في قيمة الحدث فيما بين لحظتين زمنيتين على مدار فترة زمنية معينة (الفترة الزمنية التي تعبر عنها بالقوائم المالية).

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول إلى أن: " المعلومات المالية هي كافة المعلومات الكمية والغير كمية والتي ترد في القوائم المالية الأساسية وملحقاتها والتي تهدف إلى وصف وتفصيل الأحداث الاقتصادية في المؤسسة وتحديد وضعيتها المالية ، لترشيد القرارات الأطراف المستخدمة لها "

1) تعريف جودة المعلومة المالية:

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالي² .

جودة المعلومة المالية هي تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

¹-ناصر محمد علي الجهلي ، خصائص المعلومات المالية وأثرها في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009 ص 72.

²-نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة بعنوان "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر-النظام المحاسبي المالي، SCF-الملتقى العلمي الدولي حول"الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011 ، ص 315.

2) العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية:

- تعتبر جودة المعلومة المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي¹ :
- 1- المقومات المادية : وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة الحاسوبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات الحاسوبية.
 - 2- المقومات البشرية : وتشمل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
 - 3- المقومات المالية : وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
 - 4- قاعدة البيانات : وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه .

3) مستخدمي المعلومة المالية:

- تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الفئات في الشكل التالي² :
- المستثمرون الحاليون والمحتملون : أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:
 - المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
 - المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛
 - المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
 - المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.
- 1-الموظفون: يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
 - 2-الموردون والدائنون التجاريون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

¹ - ماجد اسماعيل ابو حام، رسالة ماجستير بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009، ص.55 .

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة 2013 ص 4-5، .

3- العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدر ا على الاستثمار في عملية إنتاج وبيع سلعتها.

4- المقرضون: يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

5- الحكومة ودوائرها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى مساهمة الشركة في الاقتصاد الوطني .

6- الجمهور: يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام .

4) خصائص جودة المعلومة المالية:

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المالية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، الخصائص النوعية الأساسية الأربعة وهي :

1 الملائمة : Relevance

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات " : حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعد في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة، وتعتبر المعلومات المالية ملائمة اذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية ¹ .

- حسب IASC : "أي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات ² ."
ولضمان صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية هي:

● التوقيت المناسب:

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فان المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص7.

² - هواري محمد سويسي، بدر الزمان حقماني، مداخلة بعنوان " نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي " ، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر، 2011 ص 29

تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات¹.

● التنبؤ:

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية².

● القيمة الرقابية:

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية. تعريف (الشيرازي): "لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات³".

2-الموثوقية (التمثيل الصادق) : Faithful representation

– حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات : "حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها أي يجب المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة وخالية من الأخطاء ولا يتوقع أن تحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تحقق لأقصى قدر ممكن⁴".

حسب **AASB** : أن تكون مفيدة، ويجب أيضا أن تكون موثوق، معلومات لديها الجودة والموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز وتمثل الواقع بصدق، كما يجب أن تكون معلومات كاملة أي تتصف بالشمولية⁵.

¹ -محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع سابق، ص11.

² -نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سابق، ص312.

³ - هواري محمد سويسي، بدر الزمان حمتاني، المرجع السابق، ص302.

⁴ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع سابق، ص09.

⁵ - بدر الزمان، رسالة ماجستير بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص2.

وتتحقق هذه الخاصية من خلال اتصاف المعلومات المالية بالخصائص الثانوية التالية:

➤ **الصدق في التعبير:** الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه.

➤ **الحياد:** هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب آخر، كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.

➤ **إمكانية التحقق:**

وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي¹.

3- القابلية للمقارنة Comparability :

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى²".

4- القابلية للفهم Understandability :

-حسب **FASB** : "ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية".

-حسب **IASC** : "إن من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هو

¹ -نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المرجع سابق، ص313.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 11.

أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك، ويجب التنويه إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهمها".

-تكلفة المعلومة:

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، كذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من اجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

(4) القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية ، فلها دور كبير في إدارة وتسيير المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها، و من جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضع المالية للمؤسسة .

1-شكل الميزانية العامة و تصنيف عناصرها

تعريف الميزانية:

و يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، حيث عرفت على أنما :صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول و الآخر به عناصر الخصوم؛ كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة¹؛ و قد نص المعيار الدولي رقم 01 على المعلومات التي يجب أن تعرض في الميزانية العامة و كحد أدنى ما يلي :الأملك و المصانع و المعدات، التثبيتات غير ملموسة، الاستثمارات، المخزونات، الالتزامات .أما الغرض من إعداد الميزانية هو العرض المالي للمؤسسة (أي قيم الأصول، الخصوم، حقوق الملكية) .

¹-محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية : مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح ، الطبعة الرابعة ، الجزء الثاني ، دار وائل للنشر والتوزيع ، أنبان ، 2007 ، ص 317 .

شكل الميزانية : تأخذ الميزانية الشكل التالي : جدول رقم (1.1) الميزانية

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم	الخصوم	المبالغ
02	الاستثمارات	Xxx	01	الأموال الخاصة	Xxx
03	المخزونات	Xxx	05	الديون	Xxx
04	الحقوق	Xxx			
	الجموع	Xxx		الجموع	

المصدر : شبكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 10.

2- شكل جدول حسابات النتائج وتصنيف عناصره :

تعريف جدول حسابات النتائج:

تعرف قائمة الدخل على أنها تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و ذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، كما يطلق على هذه القائمة بقائمة الدخل.

و من أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نجد¹:

مبدأ الحيطة و الحذر : إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة؛

مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات : إذ يتم مقابلة تكاليف الدورة بإيراداتها و هذا ما يجب أن تضمنه قائمة الدخل؛

مبدأ الاستحقاق : إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة أو الإيراد وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة منية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعد على التنبؤ بالكمية و الوقت و عموما تساعد قائمة الدخل مستعملي القوائم المالية بالإطلاع على :

- الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية و مقارنتها بالإيرادات خلال الفترة السابقة .
- المصروفات و مقدار زيادتها أو نقصانها مقارنة بالفترات السابقة .
- الربح ومقارنته بالفترات السابقة .

¹ -محمد هيثم الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 55 .

شكل جدول حسابات النتائج¹:

هناك شكلان شائعان لإعداد جدول حسابات النتائج و هما :

- قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة .

- قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة.

جدول حسابات النتائج ذات الخطوة الواحدة:

تعد قائمة الدخل وفقا لهذه الطريقة عن طريق طرح إجمالي المصاريف مره واحدة من إجمالي الإيرادات لتحصل على صافي الربح، و يمتاز هذا النوع من الأشكال بالسهولة و البساطة في العرض، و يوضح الشكل التالي طريقة إعداد جدول حسابات النتائج وفقا للخطوة الواحدة:

جدول رقم (2.1) : جدول حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة

	XXX	الإيرادات
	XXX	صافي المبيعات
	XXX	إيرادات التوزيعات
XXX		إجمالي الإيرادات
	XXX	المصروفات
	XXX	تكلفة المبيعات
	XXX	مصروفات البيع
	XXX	مصاريف إدارية
	XXX	ضرائب على الأرباح
XXX		إجمالي المصاريف
XXX		صافي الدخل
XXX		ربحية السهم

- جدول حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة

الشكل السابق لا يعطي معلومات بشكل كافي لذلك وجدت قائمة بخطوات متعددة تتيح لنا معرفة معلومات عن

¹ - كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 57 .

نقاط الضعف و القوة للمؤسسة من خلال خطواتها المتعددة حيث يتم قياس الدخل على مراحل كما هو موضح في الشكل التالي :

الجدول رقم (3.1) : جدول حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة

المبيعات		XXX
تكلفة البضاعة		XXX
إجمالي الربح		XXX
المصاريف التشغيلية :		
عمولات		XXX
إشهار و إعلان		XXX
مصاريف النقل		XXX
المصاريف الإدارية :		
مرتبات		XXX
مصروفات قانونية		XXX
مصروفات التأمين		XXX
مصروفات متنوعة		XXX
إيرادات أخرى		XXX
مصاريف أخرى		XXX
الضرائب		XXX
صافي الدخل		XXX

المصدر : كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار ، مرجع السابق ذكره ، 2006 ص 769 .

جدول تدفقات الخزينة :

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسير مالية المؤسسة ، ويعتبر كدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو

الانسحاب منه أو النمو وغيرها ، ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرات المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة¹ .

المطلب الثاني : ادبيات عن قياس و تقييم الاداء المالي

1) تعريف الأداء المالي² :

يمكن تعريفه على أنه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحققة . ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة.

كما يعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة.

العوامل المؤثرة على الأداء المالي³ :

- تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية من أهمها:
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على التكاليف؛

- التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق؛
- السياسات المالية و الاقتصادية للدولة .

2) مستويات الأداء المالي :

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة من خلالها التعرف على مستوى أدائها المالي وهي على الترتيب بدءا : الشكل رقم (1.1) : مستويات الاداء المالي

¹-سارة باحو، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة غير منشورة، 2009/2010 جامعة ورقلة الجزائر، ص41

²-محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي و أثرها على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد ، عمان ، 2010 ، ص 47 .

³- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000، ص 42 .

من لأحسن فالأسوأ كما يلي ¹ :	
الأداء الاستثنائي	extraordinary performance
الأداء البارز	Utstanding performance
الأداء الجيد	good performance
الأداء المعتدل	fair performance
الأداء الضعيف	weak performance
الأداء المتأزم	crises performance

3) تقييم و قياس الأداء المالي في المؤسسة :

إن تقييم الأداء عملية مهمة حيث تشمل تقييم الفرد ، المؤسسة، و الاقتصاد ككل ، وترتكز فكرة التقييم على مدى تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وفيما يلي عرض لمفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته في المؤسسة الاقتصادية.

3-1 مفهوم تقييم الأداء المالي :

لغة: تقييم من قيم الشيء، يقيمه، تقييما يقدر ثمنها²؛

اصطلاحا: تقييم الأداء هو العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نقاط القوة والضعف،

¹ -الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد السابع ، 2009 ، ص 223 .

² -تقييم الأداء : تم الإطلاع على الموقع www.almaanv.com تاريخ التصفح يوم مساء16.45، 2016.04.18

.Srchg p Cxpartner.pub29

2-3 أهداف ومزايا قياس و تقييم الأداء المالي :

تستهدف عملية قياس الأداء المالي لتحقيق مايلي:¹

الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية؛

✓ الكشف على مواضيع الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة مع بيان مسبباتها ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها؛

✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا؛

✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل؛

✓ تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج القياس .

3-3 مراحل قياس الأداء المالي :

تمر عملية قياس الأداء المالي بمرحل عدة نعملها فمما يلي² :

أ) جمع المعلومات و البيانات الإحصائية: حيث تتطلب عملية قياس الأداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير لحسب النسب و التي يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج و الميزانية الختامية خلال سنة معينة إضافة إلى معلومات سنة سابقة؛

ب) تحليل ودراسة البيانات الإحصائية : وذلك للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية قياس الأداء المالي؛

ت) إجراء عملية التقييم : باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية

ث) اتخاذ القرار المناسب عن نتائج القياس : في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و أسبابها قد حددت و الحلول اللازمة اتخذت؛

ج) تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية : التي حدثت في الخطة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة والرقابة .

¹ -- مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، 2007 ، ص 32 .

² -- محمد أبو قمر ، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2009 ، ص 29 .

3-4 الجهات المستفيدة من قياس و تقييم الأداء المالي

هناك العديد من الأطراف المستفيدة من قياس الأداء المالي وهي¹:

الأطراف الداخلية : حيث يساعدها على معرفة وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات وهي:

أ) المدير : بحيث يزوده بالأدوات التي تسمح بالمتابعة المستمرة للتغيرات و الإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع؛

ب) الإدارة العليا : تتخذ الإدارة العليا من التقييم وسيلة للتخطيط ، كما يظهر لها أسباب الفشل و النجاح و الذي يساعد على رسم سياسة مستقبلية متفاديا للضعف و أسبابه؛

الأطراف الخارجية :

أ) المستثمرون : هم أصحاب رؤوس الأموال، أي حملة الأسهم و السندات، حيث من خلال عملية القياس تتضح لهم وضعية المؤسسة ويسهل عليهم البيع أو الشراء ، أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، كذلك معرفة حجم العوائد التي سوف يحصلون عليها في المستقبل؛

ب) الدائنون: حيث يتحققون من مدى كفاءة الموجودات المتاحة في توفير الضمان لأسترجاع أموالهم، سواء في المدى القصير أو الطويل؛

ت) الجهات الحكومية : وتتمثل في مصلحة الضرائب أو الجمارك، حيث يجعلها تتخذ قرار.

3-5 أهمية قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية : إن قياس الأداء يقدم تشخيصا للمشاكل التي

تواجه المؤسسة و الحكم على كفاءتها فله أهمية بالغة تكمن في النقاط التالية² :

- تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل لمواردها؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية و الإستراتيجية؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل و المقارنة؛
- يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة و يعكس كفاءتها التمويلية؛
- تحديد كفاءة المؤسسة و مدى تحقيقها لأهدافها؛
- التأكد من أن القرارات التي يتم اتخاذها تكون على أساس الحقائق و ليس العواطف و الآراء الشخصية؛
- توضيح أي الأماكن و القطاعات في المؤسسة التي تحتاج إلى تحسين و تطوير؛
- تعظيم قيمة المؤسسة في السوق عن طرق التشخيص (الإيجابي) نقاط القوة (و السلبي) نقاط الضعف لأدائها المالي .

¹ -عبد الغفار الحنفي، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات ، دار المناهج ، بيروت ، 2000 ، ص 88 .

² -صلاح بلاسكة ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012 ، ص 07 .

4) استخدام المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي للمؤسسة

1-4 التحليل بواسطة نسب المالية¹:

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، و لا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

يمكن تعريف النسب على أنها- علاقة بين، قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، و تسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة و تحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين و البنوك؛ فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين و المحللين و من أهم هذه النسب نجد²:

- نسب السيولة؛
- نسب النشاط؛
- نسب التمويل و الاستقلالية المالية،
- نسب المر دودية.

-النسب السيولة :

الجدول رقم (4.1) : نسب السيولة³

نسب	القانون	دلالة

¹ -المنظمة العربية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، جامعة القاهرة، جمهورية مصر، 2009، ص 195 .

² -منير صالح هندي، الإدارة المالية :مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط2الإسكندرية، 1991، ص 46- 48 .

³ -إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) (دروس وتطبيقات الجزء الأول، ط، 2دار وائل، الجزائر، 2011، ص 175 .

السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل الأصول المتداولة=قيم جاهزة +قيم محفقة +قيم الإستغلال	$1 \leq$ أي تحقق ر م ع ص إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة $1 \geq$ فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها تدارك ذلك بزيادة د ط أ أو زيادة رأس مالها أو تخفيض د ق أ
السيولة المختصرة	قيم محفقة + قيم جاهزة/ د ق أ ديون قصيرة الأجل	تغطية د ق أ بواسطة الحقوق الخاصة في المؤسسات ذات المخزن البطيء
السيولة الفورية	قيم محفقة / ديون قصيرة الأجل	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها
قابلية السداد	\sum الأصول / \sum الديون	تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها

الجدول رقم (5.1) : نسب النشاط

معدل دوران المخزون: في المؤسسة الصناعية في المؤسسة التجارية	تكلفة شراء مواد أولية/متوسط المخزون تكلفة الشراء/متوسط المخزون	كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة
دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات/الأصول المتداولة	تعبر على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها
دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / متوسط إجمالي	لقياس أنشطة الأصول

<p>متوسط إجمالي الأصول</p>	<p>الأصول (الأصول السنة الحالية + الأصول السنة الماضية) / 2</p>	<p>والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات ، وهي تقاس بعدد المرات وكلما كانت كبيرة كانت جيدة</p>
<p>دوران مجموع الأصول الثابتة</p>	<p>رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول الثابتة</p>	<p>تبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات</p>
<p>معدل دوران الزبائن</p>	<p>رقم الأعمال السنوي /) الزبائن + أوراق القبض)</p>	<p>يبين لنا سياسة المؤسسة في التعامل مع زبائنها</p>
<p>معدل دوران الموردين</p>	<p>رقم الأعمال السنوي /) الموردين + أوراق الدفع)</p>	<p>يبين لنا سياسة المؤسسة في التعامل مع الموردين</p>

الجدول رقم (6.1) : تمويل و الاستقلالية المالية¹

<p>التمويل الدائم</p>	<p>الأموال الدائمة / الأصول الثابتة</p>	<p>حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة يجب أن تساوي الواحد ، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم</p>
<p>التمويل الذاتي</p>	<p>الأموال الخاصة / الأصول الثابتة</p>	<p>$1 \geq$ تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية في تمويل</p>

¹ -Stéphane Griffiths , **gestion financière**, édition chihab , Alger , 1996 , p 373.

استثماراتها		
درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها	الأموال الخاصة / مجموع الديون	الاستقلالية المالية
كلما قلت هذه النسبة زادت من ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها	مجموع الديون / مجموع الخصوم	تمويل الخارجي

الجدول رقم (7.1) : نسب المردودية¹

أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
تعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	المردودية الاقتصادية
تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية	النتيجة الصافية / ر ع خارج الضرائب	المردودية التجارية
تسمح بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها	نتيجة استغلال / ر ع خارج الضرائب	ربحية الاستغلال
تستعمل لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الإعتبار	القيمة المضافة / ر ع خارج الضرائب	القيمة المضافة

¹ -jean- pierre briffaut, systèmesd information en gestion industrielle, hermès science publication,paris, 2000.p.181. 182.

معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه		
وتسمح بمعرفة هامش المؤسسة من خلال علاقة صافي الربح بصافي المبيعات	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي المبيعات	الهامش
تعتبر من أهم النسب المالية التي يتم تداولها في السوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الاستثمارات	العائد على الحقوق الملكية

4-2 مؤشرات التوازن المالي:

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، و تتمثل أساسا في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، و الخزينة .

أولا : رأس المال العامل : هو من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمأ أيضا هامش الأمان، نجد له عدة تعريفات منها : أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة :

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول الثابتة¹.

و يمكن حسابه بطريقتين :

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة .

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

1- **رأس المال العامل الخاص:** و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
أو

¹ -P. Conso, R. Lavaud, **Fonds de roulement et politique financière**. Dunod, Paris, 1982, P. 08

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، و مدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية .

2- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة؛ و يحسب بالعلاقة التالية :
رأس المال العامل الإجمالي الصافي = موارد دائمة - استخدامات مستقرة أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة، أي في طريق النمو أو التدهور .

التفسير المالي لرأس المال العامل:

أ/ رأس المال العامل الموجب : في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة، و هي وضعية مناسبة بالنسبة للمقدرة على السداد، لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت تسديد ديونها، لأنه مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الدائمة.

ب/ رأس المال العامل المعدوم : و يستعمل في بعض حالات التسيير المثلى للمؤسسة، و يكون هذا عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، و لكن يمكن أن تحدث بعض الاضطرابات في التسيير غير متوقعة، مثلا يرتفع حجم المخزون في المؤسسة في ظروف غير عادية ناتجة عن عدم وجود طلب فعال على المنتجات ، حيث يرجع هذا إلى أسباب تتعلق بالمؤسسة و تسييرها، أو لم يكن في الحساب، و ينجم عن ذلك عدة مخاطر في الأجل القصيرة، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

ج/ رأس المال العامل السالب : في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات، و هنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي، و خاصة بالنسبة للقدرة على الدخل و الاستدانة هذا التحليل خاص بالمؤسسات الإنتاجية، أما المؤسسات التجارية فإذا كان رأس المال العامل موجبا يدل على أن المؤسسة قد جمدت جزء من أموالها ، أما إذا كان معدوما فيعبر عن رشادة تسييرها و يعبر عن التحكم في التزاماتها مع حركة المقبوضات في المؤسسة.

و عموما يمكن للمؤسسة التجارية أن تعرف وضعية مالية يكون فيها رأس مال العامل سالب، خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة إستحقاقية ديونها القصيرة الأجل.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل:

ندرس احتياج رأس المال العامل في الأجل القصير، و تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها و تسمى موارد الدورة، بينماالأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الاحتياجات¹، و تحسب بالعلاقة التالية :

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

أو

احتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

1/ احتياج رأس المال العامل الموجب : هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

2/ احتياج رأس المال العامل السالب : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، و لا تحتاج إلى موارد أخرى و نقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

3/ احتياج رأس المال العامل المعدوم : عندما تكون موارد الدورة، تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا : لخبزينة

يمكن تعريف الخبزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، و هي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال . و يمكن حساب الخبزينة بطريقتين:

الخبزينة = رأس المال العامل الإجمالي - احتياج رأس المال العامل الإجمالي

أو

الخبزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

¹ -A .Burlaud, J.Y Eglem, P Mykita, **Dictionnaire de gestion**, Edition Foucher, Paris , 1994. P. 138

و يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة :

الخزينة الموجبة : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات .

الخزينة السالبة : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الإقراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

الخزينة الصفرية : إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

3-4 المؤشرات المالية لتحليل النتيجة

الجدول رقم (8.1) : المؤشرات المالية لتحليل النتيجة

المؤشرات	العلاقة	دلالة العلاقة
الفائض الإجمالي للاستغلال EBE	نتيجة صافية + الضرائب على الأرباح + مصارف مالية صافية + مخصصات الإهلاك والمؤونات	يعبر على مدى قدره المؤسسة على إفراز ثروة، وقد يكون EBE موجب أو سالب وكلمة كان موجب وكبير كان أفضل للمؤسسة
الاحتياج في رأس المال العامل BFR	الأصول الاقتصادية - الاستثمارات الصافية	- يترجم التباعد الزمني الذي تتميز به دورة الاستغلال - كما يعبر عن الاحتياج المالي المولد عن نشاط خارج دورة الاستغلال
القدرة على التمويل الذاتي CAF	نتيجة صافية + مخصصات الإهلاكات و المؤونات + (-) الاستثمارات المتنازل عنها	- إذا كان مرتفع تضمن المؤسسة استقرار تمويلها - أما إذا كان ضعيف تلجأ إلى

الاستدانة أو فتح رأسمال للمساهمة		
كلما كانت مرتفعة دل على أن مقدار ثروة المؤسسة المتولدة عن نشاطها فيترايد من سنة إلى أخرى	نتيجة صافية + الضريبة على الأرباح + مصاريف مالية صافية	نتيجة الاستغلال
يعبر عن مجموع الأصول المستثمرة من طرف المؤسسة وتنتج عنها نتيجة اقتصادية	الأموال الجماعية + الاستدانة الصافية	لأصل الاقتصادي AE
- إذا كانت موجبة تعني أن خزينة المؤسسة في حالة عجز - إذا كانت سالبة فمعنى أن خزينة المؤسسة في حالة فائض صافي موجب	الأصول الاقتصادية - أموال جماعية	الاستدانة الصافية netD
- إذا كان موجب يعني أن المؤسسة تسعى إلى تدنئة تكاليف الاستغلال - إذا كان سالب يعني سوء تسيير الآجالين المؤسسة و الموردين	لفائض الإجمالي للاستغلال - BFR	فائض خزينة الاستغلال ETE
- إذا كان موجب يعني قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها اعتمادا على سيولة نقدية - أما سالبا فيدل على وجود احتياجات يجب تغطيتها بموارد خارجية	فائض خزينة الاستغلال - نفقات الاستثمار	تدفق الخزينة المتاح FTD

المصدر : إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ، ص 178 .

4-4 النسب الخاصة بالمساهمين¹ :

الجدول رقم (9.1) نسب المساهمين

العلاقة	البيان
صافي الارباح القابلة للتوزيع ÷ عدد الاسهم	ربحية السهم
التوزيعات النقدية ÷ عدد الاسهم	نسبة توزيع النقدية للسهم

المبحث الثاني : الادبيات التطبيقية - الدراسات السابقةالمطلب الاول : الدراسات السابقة

1) دراسة عباس عصام بعنوان تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة ليند غاز 2009/2011 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2012/2011 :

تناولت هذه الدراسة المعلومة المالية من خلال تقييم الأداء وقسمت الدراسة إلى ثلاث فصول ، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم أساسية حول المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، وقوائم المالية واتخاذ القرار في الفصل الثاني . أما في الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة حالة شملت تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي .

وتمحورت إشكالية إلى أي مدى تساهم جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ليند غاز (وحدة ورقلة) و اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي خلال 2009-2011 ؟؛ وخلصت الدراسة إلى أن جودة المعلومة المالية في المؤسسة تتأثر بمجموعة من المتغيرات والعوامل يمكن تصنيفها إلى مجموعتين ، العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا وتمثل في التحفيز و المهارات والخبرة ، وعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في عوامل اقتصادية ، عوامل اجتماعية ، أما توصيات الدراسة فتمثلت في أنه على المؤسسات الطامحة لتحقيق جودة المعلومة المالية جيدة ضرورة تحقيق وتحسين الأداء دون إغفال المعلومات الغير المالية كذلك .

¹ - مجلة المحاسب العربي : تم الاطلاع على الموقع http://www.aam-web.com/ar/subject_detail/332 تاريخ التصفح يوم

2016.04.20 من إعداد / وائل مراد

أوجه التشبه واختلاف:

العنوان: نجد في هذه الدراسة من حيث التشابه في المعلومة المالية والأداء المالي مقارنة بالموضوع محل الدراسة أما من حيث الاختلاف نرى في تقييم الاداء المالي وتأثير جودة المعلومة المالية .
الإشكالية: نرى أن أوجه التشابه في المعلومة المالية أما من حيث اختلاف تختلف هذه الدراسة في تقييم الأداء المالي مقارنة بالموضوع .

دراسة الحالة : من حيث أوجه التشابه نجد أنه اعتمدا على حجم المؤسسة كبيرة مقارنة بالموضوع البحث ، أما من خلال اختلاف في نوع القطاع تم التركيز على مسؤول إدارة الجودة مصلحة الاستغلال, مصلحة التوزيع) مقارنة بالبحث الدراسة الذي اعتمدوا على مصلحة مديرية الإدارة والمالية (مصلحة المالية والمحاسبة) الأداة: من خلال أوجه التشابه الأداء المالي مقارنة بالموضوع في القوائم المالية حيث ركزا على الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة وملاحق المؤسسة مقارنة بالموضوع أما أوجه اختلاف لا يوجد

(2) دراسة صليحة غريب (2013/2014) بعنوان : دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ، 2009(2009-2012) BATISUD مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة-2013 .- 2014 :

وقد حددت إشكالية الموضوع بمدى مساهمة المؤشرات المالية في قياس مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة ، بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي وتفسيرها ومحاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني .ومن أجل الإلمام بالموضوع اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتوضيح أجل معالجة إشكالية البحث ، كما اعتمد منهج دراسة لحالة في الجانب التطبيقي . خلصت هذه الدراسة إلا أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ضروري من أجل نموها واستمرارها؛ ولتحقيق ذلك يجب استخدام مجموعة من المؤشرات ، وكذا وضعها لمجموعة من الاقتراحات والنصائح التي يرى أنه تساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أوجه التشابه و اختلاف:

العنوان: نرى في هذه المذكرة أن أوجه التشابه في المتغير التابع (الأداء المالي) أما من حيث اختلاف في المتغير المستقل اعتمدا على المؤشرات المالية مقارنة بالبحث الدراسة .
إشكالية: نجد أن من حيث وجه التشابه في الأداء المالي المؤشرات المالية و قياس الأداء المالي مقارنة بالدراسة التي تم الاعتماد على المعلومة المالية و قياس الاداء المالي .

دراسة الحالة: من حيث وجه التشابه اعتمدت الطالبة على مؤسسة اقتصادية جزائرية ، أما من خلال

وجه اختلاف ان مؤسسة الدراسة مدرجة في البورصة .

الأداة : اعتمدت على الأداء المالي من حيث وجه التشابه ، و في النسب المالية والمؤشرات وجدول التدفقات مقارنة بالموضوع الدراسة.

3) دراسة جلييلة بن خروف (2009/2008) بعنوان : دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات 2005-2008 - ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس سنة 2009-2010.

وقد حددت الإشكالية التالية للإحاطة بموضوع البحث إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و كذلك إبراز أهمية تلك القوائم المالية ودور هام في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها، كما هدفت إلى محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية. نظرا لطبيعة البحث أعتمد المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة إشكالية البحث.

النتائج المتوصل إليها في هذا البحث إلى الدراسة أن تقييم أداء المؤسسة هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرار، ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية والخارجية، كذلك مع تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF إضافة إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج تم إدراج قائمتين جديدتين وهما :

جدول تدفقات الخزينة وجدول التغيرات في حقوق الملكية، كما يسمح هذا النظام SCF بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، الاختلاف في عرض و إعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

أوجه التشابه و الاختلاف :

العنوان : نجد في هذه الدراسة أن وجه التشابه في المعلومة المالية و الأداء المالي أما من خلال وجه اختلاف في الأداء المالي واتخاذ القرار مقارنة بالدراسة البحث التي تناولت قياس الأداء المالي و المعلومة المالية. الإشكالية : نرى أن وجه الاختلاف تمثل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي مقارنة بالبحث التي تمثلت في قياس الاداء المالي أما أوجه التشابه نرى في المعلومة المالية.

دراسة الحالة : نرى أن وجه التشابه من حيث العينة الدراسة تمثل في مؤسسة جزائرية ومن خلال وجه اختلاف نجد أن هذه المؤسسة ليست مدرجة في البورصة .

الأداة: من حيث وجه الاختلاف تمثلت هذه الدراسة في قوائم المالية حيث اعتمدت على جدول التمويل أما من خلال وجه التشابه في القوائم المالية الميزانية المالية والمؤشرات المالية والنسب المالية مقارنة بالبحث محل الدراسة.

4) دراسة بوعكة زخروفة 2011-2012 بعنوان: دور التقرير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري طرانس كنال /الشرق - وحدة ورقلة - خلال الفترة (2009-2011) مذكرة شاهدة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة:

وقد تم التطرق إلى إشكالية البحث إلى ما هو دور الذي تؤديه التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية؟ هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام التقرير المالية الواردة حول القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وكذلك إبراز أهمية تلك القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من تسيير الأداء المالي المتعلقة به.

لخصت هذه الدراسة أن تقرير المالية للمؤسسة الاقتصادية ضروري من أجل نموها واستمرارها؛ ولتحقيق ذلك يجب استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية حتى يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء المالي، وكذا وضعها لمجموعة من الاقتراحات والنصائح التي يرى أنه تساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال التقرير المالية.

أوجه التشابه و اختلاف :

العنوان : نرى أنه يوجد وجه تشابه من حيث المتغير التابع والذي يتمثل في الأداء المالي أما من خلال وجه اختلاف في المتغير المستقل والذي يتمثل في التقرير المالية مقارنة بالبحث الدراسة. الإشكالية : نجد من خلال الموضوع وجه تشابه في قياس و تقييم الأداء أما وجه اختلاف في التقرير المالية مقارنة بإشكالية الموضوع والمتمثل في المعلومة المالية.

دراسة الحالة : من خلال العينة الدراسة فان المؤسسة جزائرية ايضا أما من خلال وجه اختلاف فإن هذه المؤسسة ليست منظمة إلى البورصة.

الأداة : تبرز وجه التشابه في الأداء المالي والقوائم المالية ، و في الأداء المالي حيث تتطرق إلى التقرير المالية مقارنة بالدراسة البحث.

المطلب الثاني : مسح شامل للدراسات السابقة

جدول رقم (10.1) مسح شامل للدراسات السابقة

العنوان النتائج	الإشكالية	أهداف الدراسة	أسلوب الدراسة	النتائج
-----------------	-----------	---------------	---------------	---------

<p>-تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الوطني.</p> <p>-يسمح النظام المحاسبي المالي بدفع المؤسسات الجزائرية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية.</p>	<p>-نظرا لطبيعة البحث أعتمد المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة إشكالية البحث.</p> <p>أما في الجانب التطبيقي فتما الإعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة.</p>	<p>-التعرف على المعلومات المالية الداخلية.</p> <p>-إبراز أهمية إستخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.</p> <p>-الإطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية.</p> <p>-إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في امداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات المتعلقة بها.</p>	<p>إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات ؟</p>	<p>1-دراسة جلييلة بن (2008/2009)خروف دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات - ولاية(2008-2005) بومرداس، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس سنة 2009-2010.</p>
---	---	--	--	--

<p>-إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ضروري من أجل نموها وإستمرارها،ولتحقيق ذلك يجب إستخدام مجموعة من المؤشرات المالية.</p> <p>-أن قياس الأداء المالي وسيلة وليس غاية يستخدم لأكتشاف نقاط القوة والضعف واعطاء الحلول الصحيحة للمشاكل المالية.</p> <p>-تعتبر كل من الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج وسيلتين أساسيتين للحكم على وضعية المؤسسة ومن ثم على أدائها المالي</p>	<p>-من أجل الإلمام بالموضوع تم الإعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتوضيح من أجل معالجة إشكالية البحث، كما تم الإعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحالة في الجانب التطبيقي</p>	<p>-إبراز أهمية تقييم الأداء المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة.</p> <p>-التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي وتفسيرها.</p> <p>-محاولة إسقاط وتطبيق بعض المؤشرات السالفة على المؤسسة محل الدراسة.</p>	<p>-مامدى مساهمة المؤشرات المالية في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟</p>	<p>2-دراسة صليحة غريب (2014/2013) دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD ، 2009(2009-2012) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،سنة2013-2014.</p>
<p>-يعتبر تحليل القوائم والتقارير المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.</p> <p>-أن القوائم والتقارير المالية هي المنبع الأساسي للمعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المهتمة بها.</p> <p>-التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف الى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في إتخاذ القرارات</p>	<p>-من أجل معالجة الموضوع إعتد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم الجانب النظري والعلمي الذي تقوم عليه التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي</p>	<p>-مدى أهمية التقارير المالية في قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.</p> <p>-تسمح التقارير المالية بالتعرف على فعالية وكفاءة الأداء المالي</p>	<p>-ماهو الدور الذي تؤذيه التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية ؟</p>	<p>3-دراسة بوعكة زخروفة (2012-2011) دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة شركة طرانس كنال ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة-2011-2012.</p>

<p>الإقتصادية.</p>	<p>بالمؤسسة الإقتصادية, أما الجانب التطبيقي اعتمد على منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والعلمي.</p>	<p>بالمؤسسة الاقتصادية. -تعتبر التقارير المالية أداة من أدوات اتخاذ القرارات المالية سليمة بالمؤسسة الاقتصادية.</p>		
<p>-تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقيدها في قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري. -إن النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ الدولية. -يسمح النظام المحاسبي المالي (SCF) بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية. -الإختلاف في عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها ،</p>	<p>-من أجل معالجة الموضوع إعتد الباحث المنهج الوصفي التحليلي تفسير تلك المعلومات و تحليلها و إستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري, أما الجانب التطبيقي اعتمد على منهج دراسة الحالة بغرض البحث المعمق و المفصل لحالة معينة على أرض الواقع و إسقاط نتائج</p>	<p>-التعرف على جودة المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة. -إبراز أهمية إستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة . -الإطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية. -إبراز أهمية القوائم المالية و دورها في إمداد</p>	<p>إلى أي مدى تساهم جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ليند غاز و إتخاذ القرارات المناسبة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي؟</p>	<p>3-دراسة عباسي عصام (تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات دراسة حالة ليند غاز (2011/2009) مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة- 2012/ 2011.</p>

<p>لأنهم بصدد إتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة.</p>	<p>الدراسة النظرية عليها.</p>	<p>المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات المتعلقة بها . -محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات من خلال حالة دراسة مؤسسة جزائرية.</p>		
---	-------------------------------	---	--	--

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات التي أشرنا إليها كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع الأداء المالي المعلومة المالية كما تنوعت من حيث عينة الدراسة الميدانية فمنها من تناولت المواضيع بصفة مباشرة مثل دراسة عصام عباسي والتي كانت أقرب إلى مجال بحثنا والذي يدور جودة المعلومة المالية وقياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية . دراسة هي الأخرى تناولت موضوع تقرير المالية وتحسين الأداء المالي وكذا الحال بالنسبة لدراسة غريب صليحة والتي جمعت بين المؤشرات المالية وتقييم الأداء المالي الإستراتيجي مع الإشارة إلى وفي سياق ما تقدم تضم هذه الدراسة وتطرح مشكلة دور المعلومة المالية في عملية قياس الأداء، بحيث تم التطرق سريعا إلى المعلومة المالية ثم التركيز أكثر على الدراسة العملية ، وذلك من خلال تحسين الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية و المتمثلة في “أن.سي.أ” روية.

خلاصة الفصل :

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل دور الذي تلعبه المعلومة المالية فالمؤسسة ذات أداء جيد لديها إمكانية الوصول إلى التميز والظهور بوجه جديد في المستقبل. إن عملية قياس و تقييم الأداء هي جزء مهم بالنسبة للمؤسسة حتى يكون هناك تحسن فيجب اتخاذ قرارات تقييم الأداء المالي بشكل جيد وبدائل حلول جيدة. يستخدم في القياس عدة مؤشرات مالية تختلف حسب طبيعتها : مالية ؛ بورصية ؛ محاسبية فمنها التقليدية والمؤشرات الحديثة.

وفي الأخير تم مسح شامل وتحليلي المذكرات السابقة حول قياس و تقييم و تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

الفصل الثاني

تمهيد

في الفصل الأول حاولنا الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المعلومة المالية وقياس الأداء المالي؛ لذا سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث يتم بناء الميزانية المالية والميزانية الوظيفية لسنة - 2012-2013-2014. وعليه يتم قياس الأداء المالي؛ وحتى نثري على هذه الخصائص سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية تمت في "أن.سي.أ" روية ونتطرق إلى دراسة الميزانية المالية والنسب المالية وحتى المؤشرات المالية فيها والتوصل إلى نتائج وتحليلها وبتالي اتخاذ قرارات لتحسين الأداء المالي .

يتضمن الفصل الثاني مبحثين :

المبحث الأول : الطريقة والأدوات ؛

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة ؛

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول :طريقة جمع المعلومات

1) مجتمع عينة الدراسة:

تم اختيار شركة روية ويعود اختيارنا لهذه الشركة لكبر حجمها و مكائنها الاقتصادية وأيضا على أساس الخبرة المتواجدة فيها و توفرها على متخصصين و باحثين مستمرين يرجون الأفضل للشركة، كما أن الشركة تعتمد على التحليل المالي في قياس أدائها ، وهذا ما جذب اهتمام الباحث لأنه يمثل مرتكز من مرتكزات الموضوع، بحيث تقوم الشركة على قياس أدائها وفق التحليل الساكن من خلال المؤشرات المالية، والتحليل الديناميكي من خلال جداول التدفقات المالية، والتي هي مصب اهتمام البحث، كل هذا من أجل الأهداف التي تسطرها و التي تسعى إليها الشركة و حقيقة ايضا انها من قلائل المؤسسات الجزائرية مدرجة في البورصة الجزائر .

2) التعريف بمؤسسة روية :

1-2) نشأة المؤسسة :

في ربيع عام 1966، قرر أب وابنه تأسيس وحدة مصبرات. تحمل أحلام جيل جديد، وهكذا انبثق ما يسمى ب: المعمل الجزائري الجديد للمصبرات أو "أن.سي.أ" روية ، لتفرض بعدها خبرتها في تحويل وحفظ الفاكهة. و بفضل "أن.سي.أ" روية "، لا تزال تحتفظ إلى غاية اليوم ببعض المنتجات الرائدة، مثل الهريسة ومركز الطماطم الشهير. بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من المربي التي أنتجتها " روية"، مثل مربى المشمش، البرتقال، التين و الفراولة وكانت حينها عبارة عن مخزن صغير في منطقة الرويبة، لكن نشاطها اتسع مع مرور السنوات، لتتخصص بعدها في سلاسل إنتاجية متعددة في مجالات التحويل، ليتطور أدائها في السوق المحلية باعتماد آخر التكنولوجيات في التصنيع، مما رفع من حصصها أكثر. واقتحمت خلال السنوات العشر الماضية مجال التصدير نحو الخارج، وخصوصا إلى دول إفريقيا وأوروبا وحتى إلى أسواق كندا والولايات المتحدة.

وقد تم إعلان دخول مجمع "الرويبة" إلى البورصة في حفل نظم، حضره جمع كبير من المتعاملين الاقتصاديين والشركاء وخبراء اقتصاديين وفنيين في قطاع البنوك والمالية، حيث تم عرض طبيعة العملية والتي تتمثل في عرض علني للبيع بقيمة بيع تقدر ب 849.195.200 دج وعدد الأسهم 2.122.988، فيما حددت القيمة الاسمية للسهم ب 100 دج. أما شكل الأسهم: لحاملها / غير مادية، فقد حدد سعر البيع ب 400 دج ومدة الاكتتاب من 7 إلى 25 أبريل 2013. وتحتفظ الشركة بحق تمديد مدة العرض بعد موافقة لجنة تنظيم عمليات

البورصة ومراقبتها. وقد قسم العرض الى فئتين القسم "أ"، خصص لموظفي المؤسسة في حدود 85.000 سهم 4 % من الاسهم المعروضة، والفئة "ب" عبارة عن الباقي أي 2.037.988 سهم خصص للمستثمرين الجزائريين والمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين 96 % من الأسهم المعروضة للبيع. وقد حدد الحد الأدنى ب 75 سهم والحد الأقصى ب 85.000 سهم، فيما أعلن عن اختيار الوسيط في عمليات البورصة والمتمثل في بنك "بي أن بي باريبا الجزائر"، حيث سيجد المكتتبون سندات البيع على مستوى شبائيك هذا البنك عبر كامل الولايات التي ينشط فيها. وقد عبّر مسؤولو مجمع "آن سي أي روية" وعلى رأسهم المدير العام السيد عثمانى عن أملهم في نجاح هذه العملية على غرار التجارب الناجحة التي حققتها العديد من المؤسسات العمومية والخاصة في البورصة مثل مجمع "سونلغاز" و"فندق الأوراسي" ومجمع الصناعات الصيدلانية "صيدال" و"أليانس للتأمينات" ..

2-2 أهمية المؤسسة:

إن شركة روية هي الرائدة في سوق العصائر (عصائر الفواكه) في الجزائر منذ عام 1966، بقدرة إنتاج تصل إلى 120 مليون لتر سنويا، ولذلك نرى اليوم أن التصدير أصبح أولوية استراتيجية، لتصبح الشركة الفاعل الرئيسي في المغرب العربي في السنوات القادمة.

إنشاء منطقة التجارة الحرة، والقرب الجغرافي والثقافي، فضلا عن تشابه أذواق ورغبات المستهلكين، تجعل من السوق المغاربي البوابة الأولى في عملية الاختراق الجهوي للعلامة التجارية "روية". وقد سبق وأن تم تسجيل بعض المؤشرات المشجعة في السوقين التونسي والليبي.

من جهة أخرى، تضع الشركة آمال كبيرة في سوق غرب افريقيا في مسعانا التنموي على المستوى الدولي. ومع كل هذا تقوم بتوزيع منتجاتنا في السوق الأوروبية (فرنسا، بلجيكا، إنجلترا)، وأمريكا الشمالية (كندا) في فئة ما يعرف بـ "المنتجات الأصلية"، في انتظار إقامة نموذج نحو شبكة توزيع كبرى.

3) اهداف الادراج في البورصة :

- فتح قناة دائمة للحصول على اموال خاصة توفر للمؤسسة بدائل تمويلية توافق طموحها .
- تمكين سيولة أكثر لاسهم المساهمين .
- تأكيد على الالتزام القطعي للمؤسسة في مسار تبنيقواعد الحوكمة الرشيدة التي من شأنها ان تدعم استمراريتها .
- تعزيز سمعة المؤسسة تجاه زبائنها و تجاه كل شركائها الاقتصاديين .
- ترقية سياسة الجودة الشمولية و ذلك بالاستجابة للمعايير الدولية .

4) سهم روية في بورصة الجزائر :

شهد سهم " روية " انخفاضات متتالية خلال عام 2014، ليصل إلى 375 دينار في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015. وهذا لا يعكس الواقع الاقتصادي والمالي للشركة، التي لا تزال تتحسن منذ دخولها البورصة في عام 2013:

✓ النتائج الصافية

- نمو ب 34% في عام 2013 مقارنة ب 2012.
- نمو ب 36% في عام 2014 مقارنة ب 2013.

✓ تطور رقم الاعمال

- نمو ب 6% في عام 2013 مقارنة ب 2012.
- نمو ب 17% في عام 2014 مقارنة ب 2013.

✓ استثمار يتعدى 2.7 مليار دينار خلال السنتين الماضيتين.

✓ توزيع الأرباح أي ما يفوق 143 مليون دينار خلال السنتين الماضيتين.

ربحية السهم من 20 إلى 37 دينار / للسهم من 2012 إلى 2014.

المطلب الثاني: طريقة معالجة المعلومات

1) طبيعة المتغيرات :

يقسم موضوع البحث إلى متغيرين أساسيا يتمثل المتغير الأول المعلومة المالية كمتغير مستقل أما المتغير الثاني قياس الأداء المالي كمتغير تابع ومن الأدوات التي اعتمدت في البحث .

الملاحظة :

حيث تمت خلال الدراسة من خلال الموقع الرسمي للمؤسسة و قمت بالتطرق إلى ملفات المؤسسة المتمثلة في الميزانية المحاسبية، جدول تدفقات الخزينة و جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة.

2) معالجة المعلومات :

تمت طريقة المعالجة عن طريق تحليل الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة والتي تتمثل في كل الميزانية المحاسبية وجدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج للفترة (2012-2014) حيث قمنا ببناء كل من الميزانية الوظيفية المختصرة وجدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة والبرنامج المستعمل في معالجة المعطيات هو برنامج Excel 2010 وبعدها قمنا بتحليل هذه الجداول للخروج في الأخير بالنتائج.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها

المطلب الاول : القوائم المالية

الميزانية الختامية للسنوات المالية: (2012-2013-2014)

جدول رقم (1-2) أصول المؤسسة لسنة 2012-2013

2013	2012	الاصول
20 131 409	20 952 898	أصول غير ملموسة
3 129 951 333	2 384 759 181	اصول ثابتة
40 855 673	34 976 096	اصول مالية
3 190 938 414	2 440 688 175	اجمالي الاصول الثابتة
		اصول المتداولة
1 059 612 751	907 407 607	المخزون
790 346 856	680 918 960	الزبائن
196891746	195147236	المدينون اخرون
70 429 485	187 775 815	الصرائب
169 575 692	182 861 752	الخزينة
2 291 644 531	2 154 111 370	اجمالي الاصول المتداولة
5 482 582 945	4 594 799 546	اجمالي الاصول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

جدول رقم (2-2) خصوم المؤسسة لسنة 2012-2013

2013	2012	الخصوم
849 195 000	849 195 000	رأس المال المصدر
676 833 846	564 163 334	علاوات واحتياطات
228 869 539	168 602 699	نتيجة صافية
-	3 511 463	رؤوس اموال اخرى خاصة
1 754 898 385	1 585 472 496	حقوق المساهمين
		الخصوم غير متداولة
1 494 706 743	708 679 792	قروض و ديون مالية
3 645 260	-	الضرائب (المؤجلة و المتراكمة)
8 224 687	120 141 415	مؤونات و منتجات
1 506 576 690	828 821 207	مجموع الخصوم غ متداولة
		خصوم متداولة
1 334 090 677	1 121 817 918	الموردون
172 217 368	171 100 746	الضرائب
516 970 256	386 695 528	ديون اخرى
197 829 568	500 891 650	خزينة سالبة
2 221 107 869	2 180 505 842	مجموع الخصوم المتداولة
5 482 582 945	4 594 799 546	اجمالي الخصوم

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

جدول رقم (2-3) اصول المؤسسة لسنة 2014

2014	الاصول
13 181 038	أصول غير ملموسة
4 486 129 061	اصول ثابتة
54 539 112	اصول مالية

4 553 849 211	اجمالي الاصول الثابتة
	اصول المتداولة
1 043 003 061	المخزون
1 158 815 158	الزبائن
134 907 092	مدينون اخرون
65 911 892	الصرائب
226 128 876	الصندوق
2 655 825 284	اجمالي الاصول المتداولة
7 209 674 495	اجمالي الاصول

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

الجدول رقم : (4.2) خصوم المؤسسة لسنة 2014

2012	الخصوم
849 195 000	رأس المال المصدر
820 783 885	علاوات واحتياطات
310 853 613	نتيجة صافية
282 440	أموال خاصة مرصدة أخرى
1 981 114 938	حقوق المساهمين
	الخصوم غير متداولة
2 676 780 567	قروض طويلة الاجل
1 728 774	الصرائب (المؤجلة و المتراكمة)

3 640 997	ايرادات مؤجلة
2 682 150 338	مجموع الخصوم غ متداولة
	خصوم متداولة
1 255 300 864	الموردون
163 080 164	الضرائب
718 996 498	ديون اخرى
409 031 693	خزينة الخصوم
2 546 409 218	مجموع الخصوم المتداولة
7 209 674 495	اجمالي الخصوم

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

-الميزانية المالية المختصرة :

الجدول رقم : (5.2) الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث لشركة روية (اصول)

2014	2013	2012	
6 538 621 864	4837803574	3770030669	أصول الثابتة
2 897 163 408	2 492 586 467	2409145249	أصول المتداولة
1 116 095 014	1 122 849 330	1024424588	قيم الاستغلال
1 554 939 518	1 195 373 445	1201858909	قيم محققة
226 128 876	174 363 692	182861752	قيم جاهزة
9 435 785 271	7 330 390 041	6179175918	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

الجدول رقم (6.2) الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث لشركة روية (خصوم)

2014	2013	2012	
4207225715	3602705482	3169848869	موارد خاصة
5228559556	3727684559	3009327049	الديون
2 682 150 338	1 506 576 690	828821207	ديون طويلة الاجل
2 546 409 218	2 221 107 869	2180505842	ديون قصيرة الاجل
9 435 785 271	7330390041	6179175918	مجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

المطلب الثاني : النتائج و تحليل

(2) النسب المالية قياس الأداء المالي :

1- النسب الهيكلية:

سنعرض من خلال جدول الموالي لأهم النسب الهيكلية المالية للمؤسسة (2012-2013-2014) والتي تأتي على النحو التالي :

الجدول رقم (7-2) بعض النسب الهيكلية المالية للمؤسسة روية للفترة (2012-2013-2014)

2014	2013	2012	
			النسب الهيكلية
			نسب هيكلية الأصول
0.69%	0.66%	%0.61	نسبة الأصول الثابتة
0.31%	0.34%	%0.39	نسبة الأصول المتداولة
			نسب هيكلية الخصوم
1.05%	1.056%	%1.06	نسبة التمويل الدائم
0.45%	0.49%	0.51%	نسبة الاستقلالية المالية
0.55%	0.51%	0.48%	نسبة قابلية السداد

0.64%	0.41%	0.69%	نسبة مديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة
-------	-------	-------	--

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد خلال كل السنوات ما يدل على أن الأصول الثابتة تغطي الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل به الأصول المتداولة ،

نسبة استقلالية المالية من خلال هذا الجدول خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح بين : 45% و 51% مقارنة بالنسبة المعيارية التي تقدر ب 50% نستطيع القول إذا قامت المؤسسة بطلب قرض من البنوك فإن هذه البنوك سوف توافق .

نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم التي يمنحوا لها ، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من إرتياح الدائنين إتجاه المؤسسة ، و من خلال الجدول نستطيع القول ان مؤسسة روية خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن نسبة قابلية السداد متناسبة مع النسبة المعيارية التي تقدر ب : 50% ودلت هذه النسبة على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها وكلما كانت هذه النسبة منخفضة زاد من إرتياح الدائنين إتجاه المؤسسة بحيث تعبر على ديون الغير لدى المؤسسة ، وبالتالي يمكن للمؤسسة للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها فهي تقيس قدرة المؤسسة تلبية التزاماتها .

و نلاحظ ايضا أن مؤسسة رؤية حافظت على تشكيلة الأصول خلال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة الأصول الثابتة بين : 61% و 69% من مجموع أصولها ، كما هو الحال بالنسبة للأصول المتداولة حيث تشكل بين 31% الى 39% من مجموع أصولها .

نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة تستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في المديونية العامة للمؤسسة ، و في حالة مؤسسة روية خلال الفترة المدروسة نجد أنها تتراوح بين 41% و 69% وهي نسبة متوسطة ، لذلك يمكن القول أن الديون قصيرة الأجل لا تؤثر كثيرا في إرتفاع ديون المؤسسة خلال هذه الفترة .

2-نسب السيولة:

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة نقوم بدراسة نسبة سيولة أصولها المتداولة خلال هذه الفترة و الجدول التالي يوضح أنواع لنسب السيولة ، نسبة السيولة العامة ، نسبة السيولة المختصرة ، نسبة السيولة الفورية ، قابلية السداد .

جدول رقم(8.2) : نسب السيولة

نسب السيولة	2012	2013	2014
السيولة العامة	1.1	1.22	1.14
السيولة المختصرة	0.64	0.62	0.70
السيولة الفورية	0.083	0.079	0.088
قابلية السداد	2.05	1.97	1.80

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

نسبة السيولة العامة أكبر من 1 مما يعني الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع وجود فائض يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة, بنسبة للسيولة المختصرة فهي تتراوح بين 0.62 و 0.7 هي مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و 0.5, و بهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدناه ضعيفة جدا حيث تراوحت بين : % 0.079 و % 0.088 مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين % 0.2 و . % 0.3 , يتبين لنا الجدول أيضا أن المؤسسة لديها القدرة على تلبية التزاماتها من خلال نسبة قابلية السداد.

جدول حسابات النتائج للسنوات : (2012-2013-2014)

جدول رقم(9.2) : جدول حسابات النتائج سنة 2012

رقم الاعمال	5 669 817 158
التغير في المخزونات المصنعة و النصف مصنعة	166 504 084
انتاج مجمد	-
اعانات الاستغلال	-
انتاج السنة المالية	5 836 321 243
مشتريات مستهلكة	(3 616 401 032)
خدمات الخارجية و استهلاكات اخري	(828 514 468)
استهلاك السنة المالية	(4 444 915 500)
القيمة المضافة للاستغلال	1 391 405 743

(528 526 658)	اعباء المستخدمين
(91 220 592)	ضرائب و مدفوعات مماثلة
771 658 493	الفائض الاجمالي للاستغلال
39 643 564	منتجات اخرى للاستغلال
(143 668 097)	اعباء اخرى للاستغلال
(360 894 729)	مخصصات المؤونات و الاهتلاكات
29 397 896	استرجاع المؤونات
336 137 127	نتيجة الاستغلال
15 091 358	منتجات مالية
(113 076 392)	اعباء مالية
(97 985 034)	النتيجة المالية
238 152 093	نتيجة الاستغلال قبل الضريبة
(75 756 721)	الضرائب المستحقة على نتيجة الانشطة العادية
6 207 327	الضرائب المؤجلة على نتيجة النشطة العادية
5 920 454 061	اجمالي ايرادات الانشطة العادية
(5 751 851 362)	اجمالي اعباء الانشطة العادية
168 602 699	النتيجة الصافية عل الانشطة العادية
-	ايرادات استثنائية
-	اعباء استثنائية
-	النتيجة الاستثنائية
168 602 699	النتيجة الصافية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

جدول رقم(10.2) : جدول حسابات النتائج سنة 2013

6 032 294 441	رقم الاعمال
14 508 722	التغير في المخزونات المصنعة و النصف مصنعة
-	انتاج مجمد
-	اعانات الاستغلال
6 046 803 162	انتاج السنة المالية
(3 562 949 876)	مشتريات مستهلكة
(949 581 759)	خدمات الخارجية و استهلاكات اخري
(4 512 531 635)	استهلاك السنة المالية
1 534 271 527	القيمة المضافة للاستغلال
(640 731 682)	اعباء المستخدمين
(115 074 294)	ضرائب و مدفوعات مماثلة
778 465 551	الفائض الاجمالي للاستغلال
7 606 478	منتجات اخرى للاستغلال
(127 108 544)	اعباء اخرى للاستغلال
(337 623 594)	مخصصات المؤونات و الاهتلاكات
61 279 430	استرجاع المؤونات
382 619 322	نتيجة الاستغلال
7 606 478	منتجات مالية
(114 208 627)	اعباء مالية
(92 104 883)	النتيجة المالية
290 514 438	نتيجة الاستغلال قبل الضريبة
(65 829 216)	الضرائب المستحقة على نتيجة الانشطة العادية
4 184 316	الضرائب المؤجلة على نتيجة النشطة العادية
6 137 792 814	اجمالي ايرادات الانشطة العادية
(5 908 923 276)	اجمالي اعباء الانشطة العادية
228 869 539	النتيجة الصافية عل الانشطة العادية

-	ايرادات استثنائية
-	اعباء استثنائية
-	النتيجة الاستثنائية
228 869 539	النتيجة الصافية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

جدول رقم(11.2) : جدول حسابات النتائج سنة 2014

7 053 727 818	رقم الاعمال
(8 788 499)	التغير في المخزونات المصنعة و النصف مصنعة
-	انتاج مجمد
1 251 776	اعانات الاستغلال
7 046 191 095	انتاج السنة المالية
(4 150 717 902)	مشتريات مستهلكة
(1 038 591 810)	خدمات الخارجية و استهلاكات اخري
(5 189 309 712)	استهلاك السنة المالية
1 856 881 382	القيمة المضافة للاستغلال
(723 916 388)	اعباء المستخدمين
(108 206 669)	ضرائب و مدفوعات مماثلة
1 024 758 326	الفائض الاجمالي للاستغلال
11 592 505	منتجات اخرى للاستغلال
(115 600 837)	اعباء اخرى للاستغلال
(471 393 651)	مخصصات المؤونات و الاهتلاكات
5 041 476	استرجاع المؤونات
454 397 817	نتيجة الاستغلال
27 595 211	منتجات مالية
(113 049 816)	اعباء مالية
(85 454 606)	النتيجة المالية

368 943 211	نتيجة الاستغلال قبل الضريبة
(75 135 133)	الضرائب المستحقة على نتيجة الأنشطة العادية
17 045 535	الضرائب المؤجلة على نتيجة الأنشطة العادية
7 090 420 286	اجمالي ايرادات الأنشطة العادية
(6 779 566 672)	اجمالي اعباء الأنشطة العادية
310 853 613	النتيجة الصافية على الأنشطة العادية
-	ايرادات استثنائية
-	اعباء استثنائية
-	النتيجة الاستثنائية
310 853 613	النتيجة الصافية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

3- نسب النشاط:

جدول رقم(12.2) : نسب النشاط

2014	2013	2012	
4.9	4.6	5.07	معدل دوران المخزون
2.43	2.42	2.35	دوران الأصول المتداولة
0.84	0.89	-	دوران مجموع الأصول متوسط إجمالي الأصول
1.24	1.40	-	دوران مجموع الأصول الثابتة
5.32	6.5	6.92	معدل دوران الزبائن
5.62	4.52	5.01	معدل دوران الموردين

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ :

نجد أن المؤسسة في حالة جيدة من حيث نسب النشاط خلال الفترة الدراسة التطبيقية في نسبة دوران الأصول حيث ان المؤسسة لديها القدرة لقياس أنشطة الأصول واستغلالها استغلال جيد لتوليد المبيعات . أما النسب المتبقية كانت النسب كبيرة ذلك دليلا على سهولة إنسياب مخزون و كانت هناك سياسة جيدة في التعامل مع الزبائن والموردين.

4- نسب المردودية :

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد ، و سنذكر أهم هذه النسب في الجداول التالية:

-نسبة المردودية الإقتصادية :

جدول رقم(13.2) : نسب المردودية الإقتصادية للفترة (2012-2013-2014)

البيان	2012	2013	2014
النتيجة الصافية	168 602 699	228 869 539	310 853 613
مجموع الاصول	6179175918	7 330 390 041	9 435 785 271
المردودية الاقتصادية	0.027	0.031	0.033

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من الجدول نلاحظ :

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في إستخدام الموارد لجلب الأرباح و يمكن بها تقدير كفاءة المشروع الإقتصادي و التي على أساسها يمكن للمستثمر إتخاذ القرارات المناسبة ، حيث انها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول نلاحظها ملائمة و جيدة و في ارتفاع مستمر .

-المردودية التجارية و المالية:

جدول رقم (14.2) المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) و المالية للفترة (2012-2013-2014)

البيان	2012	2013	2014
النتيجة الصافية (a)	168 602 699	228 869 539	310 853 613
رقم الأعمال خارج الضريبة (b)	5 669 817 158	6 032 294 441	7 053 727 818

4207225715	3602705482	3169848869	الأموال الخاصة (c)
0.044	0.038	0.029	المردودية التجارية (a/b)
0.074	0.064	0.053	المردودية المالية (a/c)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ :

أن المردودية المالية ضعيفة ، أما المردودية التجارية نلاحظها في إنخفاض من سنة إلى أخرى و هذا الإنخفاض سببه زيادة في قيمة الأموال الخاصة .

-نسبة القيمة المضافة و ربحية الإستغلال:

جدول رقم (15.2) : نسبة القيمة المضافة و ربحية الإستغلال

البيان	2012	2013	2014
القيمة المضافة (a)	1 391 405 743	1 534 271 527	1 856 881 382
رقم الأعمال خارج (b) الضريبة	5 669 817 158	6 032 294 441	7 053 727 818
نتيجة الإستغلال (c)	336 137 127	382 619 322	454 397 817
نسبة القيمة المضافة (a/b)	0.25	0.26	0.27
نسبة ربحية الإستغلال (c/b)	0.06	0.063	0.064

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ :

من خلال نسبة الإستغلال نلاحظ أن المؤسسة حققت عجز في الاستغلال و هذا سببه ضعف نتيجة الإستغلال مقارنة برقم الأعمال.

أما نسبة القيمة المضافة تستعمل هذه لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الإعتبار معطيات عوائد الإنتاج و تكاليفه.

-القدرة على التمويل الذاتي (CAF):

جدول رقم(16.2) : القدرة على التمويل الذاتي (CAF)

البيان	2012	2013	2014
النتيجة الصافية A	168 602 699	228 869 539	310 853 613
مخصصات الإهلاك و المؤونات B	1584376372	1 847 807 097	2 226 110 776
القدرة على التمويل الذاتي CAF (A+B)	1752979071	2076676636	2536964389

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ :

أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة متزايد و مستقر حيث أنه في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حتى سنة حيث نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي زادت بقيمة متساوية تقريبا هذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة النتيجة الصافية بقيمة كبيرة بالإضافة إلى الزيادة الطفيفة في قيمة مخصصات الإهلاك و المؤونات ، و هذه النتيجة تدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل ذاتها دون اللجوء إلى الاقتراض .

تحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي :

1-رأس المال العامل(FR) :

في هذه الفترة نحاول التطرق لأنواع رأس المال العامل ، وهم على التوالي: رأس المال العامل الخاص و رأس المال العامل الجمالي الصافي.

1.1 -رأس المال العامل الخاص للفترة (2012-2013-2014)

يمكن تلخيص تطور رأس المال العامل الخاص للمؤسسة في الجدول التالي:

جدول رقم (17.2) : رأس المال العامل الخاص للفترة (2012-2013-2014)

البيان	2012	2013	2014
الأموال الخاصة (A)	3169848869	3602705482	4207225715
الأصول الثابتة (B)	3770030669	4837803574	6 538 621 864
رأس المال العامل الخاص (A-B)	-600181800	-1235098092	-2331396149

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة سالب في كل سنوات الدراسة ، و هذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد عاجزت عن تغطية الأصول الثابتة و العجز في زيادة مستمرة ، ولهذا يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز .

2.2- رأس المال العامل الصافي الاجمالي للفترة (2012-2013-2014)

جدول رقم (18.2) : رأس المال العامل الاجمالي للفترة (2012-2013-2014)

البيان	2012	2013	2014
موارد دائمة (A)	3998670076	5109282172	6889376053
إستخدامات مستقرة (B)	3770030669	4837803574	6 538 621 864
رأس المال العامل الإجمالي (A-B)	228639407	271478598	350754189

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي الصافي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة ، و تحديد مسار المؤسسة ،

أي في طريق النمو أو التدهور و من هذا المنطلق نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي في تزايد خلال السنوات الدراسة و هذا راجع إلى زيادة قيمة الأصول المتداولة أكثر من زيادة الاصول الثابتة .

2-إحتياج رأس المال العامل(BFR) :

يتم إحتياج رأس المال العامل من العلاقة التالية :

إحتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

اي (قيم الإستغلال + قيم القابلة للتحقق) - (الديون قصيرة الأجل - التسيقات البنكية)

جدول رقم (19.2) : إحتياج رأس المال العامل للفترة (2012-2013-2014)

البيان	2012	2013	2014
قيم الاستغلال (A)	1024424588	1 122 849 330	1 116 095 014
قيم محققة (A)	1201858909	1 195 373 445	1 554 939 518
ديون قصيرة الاجل(B)	1264153737	1363878033	1010592929
إحتياج رأس المال العامل(A-B)	962129760	954344742	1660441603

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

أن المؤسسة تعرف وضعية موجبة خلال الفترة المدروسة و هذا راجع إلى زيادة موارد الدورة و هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية دورة الاستغلال بواسطة مواردها فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى تزيد عن سنة .

3-الخزينة(T) :

يحسب مؤشر الخزينة باستخدام إحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - التسيقات البنكية

و تظهر وضعية المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

- اعداد الميزانية الوظيفية : حساب الخزينة الميزانية الوظيفية لحساب النتيجة

جدول رقم (2-20) الميزانية الوظيفية للسنوات (2012-2013-2014)

البيان	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	1585472 496	1 754 898 385	1 981 114 938
المؤونات	1584376372	1 847 807 097	2 226 110 776
ديون طويلة الأجل	828821207	1 506 576 690	2 682 150 338
الموارد الدائمة RD	3998670075	5109282172	6889376052
معدل نمو RD	-	%127	%135
الاستثمارات	3770030669	4 837 803 574	6 538 621 864
إستخدامات المستقرة ES	3770030669	4 837 803 574	6 538 621 864
معدل نمو ES	-	%128	%135
FRng	228639407	271478598	350754189
معدل النمو FRng	-	%119	%129
المخزون	1024424588	1 122 849 330	1 116 095 014
العملاء	818935857	928 052 214	1 327 061 329
الضرائب	187775815	70 429 485	892 911 65
إستخدامات الاستغلال Eexp	2031136260	2121331029	2509068235
معدل النمو Eexp	-	%105	%118
المدينون الآخرون	162783364	172 860 498	134 907 092
توظيفات مالية	-	4 788 000	14 335 010
إستخدامات خارج الإستغلال	162783364	177648498	149242102
معدل نمو	-	109%	-16%

			إستخدامات خارج الإستغلال
1 255 300 864	1 334 090 677	1121817918	الموردون
163 080 164	172 217 368	171100746	الضرائب
1418381028	1506308045	1292918664	موارد الإستغلال
-6%	%116	-	معدل النمو Rexp
1090687207	615022984	738217596	BFRexp
718 996 498	516 970 256	386695528	ديون أخرى
718 996 498	516 970 256	386695528	موارد خارج الاستغلال
-569754396	-339321758	-223912164	BFRHxp
168%	151%	-	معدل نمو BFRHxp
1660441603	954344742	962129760	BFRg
%174	-1%	-	معدل نمو BFRg
1309687414-	-682866144	-733490353	T الخزينة
			معدل نمو T

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن :

FRNg شهدت ارتفاع بنسبة 19% من سنة 2012 إلى سنة 2013 وهذا راجع إلى نمو استثمارات بمعدل 28% أكبر من معدل نمو مصادر تمويلها مما سبب في عدم قدرة المؤسسة على المحافظة على معدل نمو بنفس الوتيرة. ورغم في ارتفاع كبير في معدل نمو FRNg من 2012 إلى 2014 إلا أنه لم يغطي انخفاض السابق. المؤسسة حققت عجز خلال الفترة المدروسة بالنسبة للخزينة لأنه يوجد عجز الذي كان في FRNg وبالتالي فإنه لا توجد تغطية لاحتياج .

- المؤشرات المالية لتحليل النتيجة :

الجدول رقم (21.2) المؤشرات المالية لتحليل النتيجة للسنوات (2012-2013-2014)

المؤشرات	2012	2013	2014
الفائض الاجمالي للاستغلال EBE	771 658 493	778 465 551	1 024 758 326
الاحتياج في راس المال العامل BFR	962129760	954344742	1660441603
القدرة على التمويل الذاتي CAF	1752979071	2076676636	2536964389
نتيجة الاستغلال	336 137 127	382 619 322	454 397 817
لأصل الاقتصادي AE	4732160429	5792148316	8199063467
الاستدانة الصافية netD	1562311560	2189442834	4207225715
فائض خزينة الاستغلال ETE	738217596	615022984	1090687207
تدفق الخزينة المتاح FTD	-2959236386	-4138146027	-5348941474

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير المالية للمؤسسة

من خلال الجدول اعلاه :

نجد أن EBE القيم الخاصة به كانت موجبة في سنوات الدراسة أي فائض في الاستغلال وتفسيره أن رقم الأعمال للمؤسسة ليغطي تكاليف الاستغلال .

أما BFR كان موجب هذا يعني أن دورة الاستغلال ولدت رصيد إيجابي من الأموال المجمدة من رقم الأعمال المؤسسة إما في شكل مخزونات أو حقوق على العملاء أو ديون تجاه الموردين .

أما بالنسبة إلى FTD نلاحظ أن كان سالب أي لم تستطيع دورة الاستغلال تمويله مما أدى إلى سلبية تدفق الخزينة المتاحة، وهو دليل على أن هناك عجز في دورة الاستغلال والاستثمار ، لا بد من تمويله من دورة التمويل سواء بأموال الخاصة أو الاستدانة .

نجد أن D net كانت موجبة هذا يعني وجود الرفع في رأس المال نقدا وكذا التوزيعات المدفوعة .

-النسب الخاصة بالمساهمين :

الجدول رقم (22.2) نسب المساهمين خلال سنة 2013

البيان	2013
ربحية السهم	9.37
نسبة توزيع النقدية للسهم	7

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير المالية للمؤسسة

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا ؛ وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري و اختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي ؛ وكذا اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة أدوات جمع المعلومات ؛ التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها ، وكذا تحديد عينة الدراسة متمثلة في مؤسسة **NCA Rouiba** ومتغيرات الدراسة متمثلة في المؤشرات المالية والنسب المالية ومدى مساهمتها في قياس الأداء المالي.

لنقم بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها دراسة انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها ويمكن حصر هذا في بعض النتائج المتوصل إليها:

- المؤشرات المالية والتي من بينها النسب المالية تساهم بشكل كبير في قياس الأداء المالي ؛
- يمكن تصنيف الأداء المالي في المستوى المعتدل نظرا للنتائج المتوصل إليها خلال الدراسة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تعتبر المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم و الإستغلال الجيد لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية و ضمان لبقاء و إستمرار المؤسسة ، و تلعب التقارير المالية و خاصة مع تبني النظام المحاسبي المالي دورا هاما و فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات النظام الاقتصادي بمعلومات جاهزة و صحيحة و دقيقة و في الوقت المناسب .

قياس أداء المؤسسة هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها و مساعدتها على العمل و الإجتهد للتقدم و الإستمرار و محاولة تميزها بالكفاءة و الفعالية في الأسواق الداخلية و الخارجية .

أولا : النتائج

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي :

الجانب النظري :

- ✓ أن قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ضروري من أجل نموها واستمرارها ؛ ولتحقيق ذلك يجب استخدام مجموعة من المؤشرات المالية
- ✓ تعتبر كل من الميزانية المحاسبية جدول حسابات النتائج وسيلتين أساسيتين للحكم على وضعية المؤسسة ومن ثم على أدائها المالي .
- ✓ أن القوائم المالية هي منبع الأساسي للمعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المهتمة به
- ✓ تعكس المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات و الأحداث التي حدثت بالفعل .
- ✓ الإختلاف في عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها ، وهنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة .

الجانب التطبيقي :

أما الجزء التطبيقي الذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء النظري على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المتمثلة في مؤسسة روية ، يمكن إيجاز أهم نتائج الدراسة التطبيقية المتحصل عليها فيما يلي :

- ✓ تعاني مؤسسة روية من عجز في خزيرتها .

الخاتمة العامة

✓ تعتمد روية على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية في تلخيص نشاطها المالية ومجمل الأنشطة الأخرى باعتبارها كمخرجات للنظام المحاسبي المالي، تتنوع هذه القوائم حسب طبيعة نشاط المؤسسة،.

✓ تقوم مؤسسة روية بعملية الإفصاح المالي بشكل فصلي و سنوي .

✓ كانت مؤسسة روية تعتمد في تمويل عملياتها على الديون قصيرة الأجل بشكل كبير وكذلك أموالها الخاصة .

إثبات أو نفي الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ما يلي:

- **الفرضية الاولى :** أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة فرضية الاولى والتي تتمثل في " تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية؛" وبالتالي إن المعلومات المالية هي التي تقيس بها المؤسسات أدائها و وضعها المالي ، و الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة ، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن إستعمالها في تحسين ادائها عامة و المالي خاصة .
- **الفرضية الثانية :** أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها نفي فرضية الثانية المثلثة في " تحتوي المعلومات المالية على التقارير مالية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة؛" وبالتالي تفتقد القوائم المعمول بها (2012 الى 2014) الى المعلومات الهامة التي نبحثها في قائمة التدفقات النقدية و جدول التغيرات في حقوق المساهمين ، و التي لا تقل أهمية عن المعلومات الواردة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و التي تساعد الإدارة و المستثمرين في معرفة التدفقات النقدية الواردة و المدفوعة عن كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء تشغيلية ، تمويلية أو إستثمارية.
- **الفرضية الثالثة :** أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة فرضية الثالثة المثلثة في " على ضوء المعلومات المتحصل عليها من القياس و التقييم يمكن للمسير المالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛" بما أن المعلومة المتخذة من القوائم المالية هي جزء مهم لعمل المسير المالي فإن التقرير المالية التي تحتوي على صيرورة النشاط قصد التعرف على القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين ، بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها ومن خلال ذلك يتم القياس و التقييم واتخاذ قرارات التحسين التي تناسب جميع اهتمامهم ومن بين ذلك المؤسسة الاقتصادية .

الخاتمة العامة

- **الفرضية الرابعة :** أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها نفي الفرضية الرابعة المثلثة " مؤسسة روية في تحسن منذ دخول المؤسسة لبورصة الجزائر بالنسبة لسنوات الدراسة" ليس بالضرورة ان تكون المؤسسة مدرجة في البورصة تؤدي اداء جيد فبالنسبة لمؤسسة روية و على حسب نتائج سنوات الدراسة تبين لنا ان المؤسسة تعاني من عجز في خزيتها و ذلك لاعتمادها الكبير على ديون قصيرة الاجل بشكل كبير و العائد في رايي الى سوء تسيير من طرف الادارة .

الإشكالية الرئيسية :

بعد ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي و كذا إستعراضنا اختبار الفرضيات ، نستنتج أن المعلومات المالية، والتي من بينها التقارير والقوائم المالية تساهم من خلال النسب المالية ممثلة في نسب السيولة و كذا مؤشرات التوازن المالي بشكل كبير في قياس الأداء المالي للمؤسسة روية .

ثانيا : التوصيات

بناء على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة و المتعلقة بدور المعلومات المالية في قياس الأداء المالي للمؤسسة تمكنا من وضع مجموعة من الإقتراحات و التوصيات التالية:

- يجب على المؤسسة تحقيق مردودية عالية لضمان تحقيق أداء جيد ؛
- البحث عن سبل لتمويل العجز الحاصل في خزيتها بأقل تكلفة ؛
- ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة ومسألة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المعد وفق المعايير الدولية للمحاسبة ؛
- -لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات و الجمهور ؛
- توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة توضح بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة ؛

ثالثا : آفاق الدراسة

حاولنا قدر الإمكان أن تكون الدراسة أكثر شمولاً حول قياس الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية، إلا أننا اقتصرنا على المعلومات المالية، ومن هنا نترك المجال مفتوح لدراسة جوانب أخرى مثل :

- ❖ التأهيل الدولي في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ؛
- ❖ التحليل المالي و المراجعة و التدقيق المحاسبي حسب SCF ؛

الخاتمة العامة

❖ مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي .

قائمة المراجع

1) المراجع باللغة العربية:

اولا : الكتب

- 1) السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000 .
- 2) إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات الجزء الأول ، ط 2 دار وائل ، الجزائر ، 2011 .
- 3) إيمان صابر السموائي، هيثم محمد الزعبي نظام المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
- 4) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت 1991 .
- 5) عبد الغفار الحنفي ، الإدارة المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات ، دار المناهج ، بيروت ، 2000.
- 6) شبكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .
- 7) كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .
- 8) مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، 2007 .
- 9) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة 2013 .
- 10) محمد محمود الخطيب ،العوامل المؤثرة على الأداء المالي و أثرها على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد ، عمان ، 2010 .
- 11) محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية : مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح ، الطبعة الرابعة ، الجزء الثاني ، دار وائل للنشر والتوزيع ، أيتان ، 2007 .

قائمة المراجع

12) محمد هيثم الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 .

13) منير صالح هندي ، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، ط 2 الإسكندرية ، 1991 .

ثانيا : البحوث العلمية

14) بدر الزمان، رسالة ماجستير بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 .

15) علي بن الضب ، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة (سوق الكويت)مذكرة جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 .

16) صلاح بلاسكة ، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012 .

17) سارة باحو، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والحاسبة غير منشورة، جامعة ورقلة الجزائر

18) ماجد اسماعيل ابو حمام، رسالة ماجستير بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية -غزة، 2009 .

19) محمد أبو قمر ،تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية فلسطين ، 2009 .

20) ناصر محمد علي الجهلي ، خصائص المعلومات المالية وأثرها في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009 .

ثالثا : مؤتمرات و ملتقيات

قائمة المراجع

21) نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة بعنوان "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر- النظام المحاسبي المالي، SCF- الملتنقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011 .

22) هواري محمد سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان " نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي " ، الملتنقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر، 2011 .

رابعا : تقارير و منشورات

23) الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد السابع ، 2009 .

24) المنظمة العربية الإدارية ، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر ، 2009 .

2) المصادر الالكترونية :

25) تقييم الأداء : تم الإطلاع على الموقع www.almaanv.com تاريخ التصفح يوم 18.04.2016 مساء 16.45 ، 29.Srchg p Cxpartner.pub

26) مجلة المحاسب العربي : تم الاطلاع على الموقع [http://www.aam-](http://www.aam-web.com/ar/subject_detail/332) تاريخ التصفح يوم 20.04.2016 من إعداد / وائل مراد

3) مراجع باللغة الاجنبية :

27) Catherine Leanad et Sylvie Verbrugghe , **organisation et gestion de L'entreprise**,2eme édition2 édition dunod,paris,1995 .

28) jean- pierre briffaut, **systemesd information en gestion industrielle**, hermès science publication,paris, 2000 .

29) P. Conso, R. Lavaud, **Fonds de roulement et politique financière**. Dunod, Paris, 1982 .

قائمة المراجع

30) ¹ -A .Burlaud, J.Y Eglem, P Mykita, **Dictionnaire de gestion**, Edition Foucher, Paris , 1994 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

BILAN ACTIF

Actif	Note	Jun 2012 Brut	2012 Amort &Prov	2012 Net	2011 Net
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	37 600 591	16 647 693	20 952 898	23 500 890
Immobilisations corporelles	4.2	3 697 453 982	1 312 694 801	2 384 759 181	1 997 788 403
Terrains		398 571 250	0	398 571 250	398 571 250
Bâtiments		392 341 663	79 918 895	312 422 769	279 168 171
Autres immobilisations corporelles		2 828 835 933	1 232 775 907	1 596 060 027	1 265 193 699
Immobilisations en concession		0	0	0	0
Immobilisations encours		77 705 136	0	77 705 136	54 855 283
Immobilisations financières	4.3	34 976 096	0	34 976 096	28 018 769
Autres participations et créances rattachées		0	0	0	0
Autres titres immobilisés		0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 010 000	0	5 010 000	4 260 000
Impôts différés actif		29 966 096	0	29 966 096	23 758 769
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 770 030 669		2 440 688 175	2 049 308 061
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 024 424 588	117 016 981	907 407 607	847 513 861
Créances et emplois assimilés		1 201 858 909	138 016 898	1 063 842 011	902 947 926
Clients	4.5	818 935 857	138 016 898	680 918 960	560 133 650
Autres débiteurs	4.6	162 783 364	0	162 783 364	206 505 495
Impôts et assimilés	4.7	187 775 815	0	187 775 815	109 007 358
Autres créances et emplois assimilés	4.8	32 363 872	0	32 363 872	27 301 424
Disponibilités et assimilés		182 861 752	0	182 861 752	260 126 767
Placements et autres actifs financiers courants		0	0	0	0
Trésorerie	4.9	182 861 752	0	182 861 752	260 126 767
TOTAL ACTIF COURANT		2 409 145 249		2 154 111 370	2 010 588 554
TOTAL GENERAL ACTIF		6 179 175 918		4 594 799 546	4 059 896 615

الملحق رقم 02

BILAN PASSIF

Passif	Note	31.12.2012	31.12.2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		0	0
Primes et réserves		564 163 334	436 121 393
Ecarts de réévaluation		0	0
Résultat net		168 602 699	188 041 941
Autres capitaux propres		3 511 463	3 511 463
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 585 472 496	1 476 869 797
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	708 679 792	750 612 577
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	0	0
Autres dettes non courantes		0	0
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	120 141 415	100 304 067
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		828 821 207	850 916 643
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 121 817 918	1 082 079 841
Impôts	5.5	171 100 746	166 185 048
Autres dettes	5.6	386 695 528	353 181 061
Trésorerie passif	5.7	500 891 650	130 664 225
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 180 505 842	1 732 110 175
TOTAL GENERAL PASSIF		4 594 799 546	4 059 896 615

الملحق رقم 03

COMPTES DE RESULTAT

Désignation	NOTE	31.12.2012	31.12.2011
Chiffre d'affaires	6.1	5 669 817 158	4 633 430 606
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	166 504 084	146 599 359
Production immobilisée		0	0
Subventions d'exploitation		0	3 813 000
PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 836 321 243	4 783 842 965
Achats consommés	6.3	(3 616 401 032)	(2 924 653 309)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(828 514 468)	(645 701 377)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 444 915 500)	(3 570 354 685)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 391 405 743	1 213 488 280
Charges de personnel	6.5	(528 526 658)	(464 579 277)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(91 220 592)	(74 424 967)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		771 658 493	674 484 036
Autres produits opérationnels	6.7	39 643 564	5 011 701
Autres charges opérationnelles	6.8	(143 668 097)	(48 790 885)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(360 894 729)	(305 110 579)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		29 397 896	36 396 830
RESULTAT OPERATIONNEL		336 137 127	361 991 104
Produits financiers	6.10	15 091 358	13 214 458
Charges financières	6.11	(113 076 392)	(109 221 283)
RESULTAT FINANCIER		(97 985 034)	(96 006 825)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMOTS		238 152 093	265 984 278
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(75 756 721)	(90 393 287)
Impôts différés sur résultats ordinaires		6 207 327	12 450 950
Total des produits des activités ordinaires		5 920 454 061	4 838 465 955
Total des charges des activités ordinaires		(5 751 851 362)	(4 650 424 014)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		168 602 699	188 041 941
Eléments extraordinaires (produits)		0	0
Eléments extraordinaires (charges)		0	0
RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		168 602 699	188 041 941

الملحق رقم 04

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Désignation	Note	31.12.2012	31.12.2011
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net		168 602 699	188 041 941
Ajustement pour :			
* Amortissements et provisions	7.1	233 084 672	235 733 677
* Variation des impôts différés		98 412 160	0
* variation des Stocks	7.2	(6 207 327)	(12 450 950)
* Variation des clients et autres créances	7.3	(130 603 510)	(323 627 915)
* Variation des Fournisseurs et autres dettes	7.4	(140 030 145)	(301 041 981)
* Plus ou moins values de cessions nettes d'immobilisations		35 364 539	345 246 819
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		252 546 048	130 201 591
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations	7.5	(621 995 474)	(579 208 252)
Encaissement sur cession d'immobilisations		6 077 040	1 700 000
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	7.6	(750 000)	26 260 339
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0	0
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)		(616 668 434)	(551 247 913)
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires		(54 982 261)	(39 169 047)
Augmentation du capital en numéraire		0	0
Encaissements des subventions d'investissement	7.7	0	8 398 667
Emission d'emprunts	7.8	91 963 453	374 114 905
Remboursement d'emprunts	7.9	(120 351 246)	(139 438 501)
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)		(83 370 054)	203 906 024
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		(447 492 440)	(217 140 298)
Trésorerie au début de l'exercice		129 462 542	346 602 841
Trésorerie à la clôture de l'exercice		(318 029 897)	129 462 542
Variation de trésorerie		(447 492 440)	(217 140 298)

الملحق رقم 05

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2010	849 195 000	137 687 166	0	0	378 143 148
Changement de méthodes comptables					(26 197 458)
Corrections d'erreurs significatives					
Réévaluation des immobilisations					
Profits ou pertes non comptabilisé dans le compte de résultat					
Dividendes payés					(50 000 000)
Augmentation de capital					
Résultat net de l'exercice					188 041 941
Solde au 31 décembre 2011	849 195 000	137 687 166	0	0	489 987 631
Réévaluation des immobilisations					
Changement de méthodes comptables					
Dividendes payés					(60 000 000)
Augmentation de capital					
Résultat net de l'exercice					185 611 606
Solde au 31 décembre 2012	849 195 000	137 687 166	0	0	598 590 330

الملحق رقم 06

BILAN ARRETE AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2013 BRUT	2013 AMO&PROV	2013 NET	2012 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	43 778 891	23 647 482	20 131 409	20 952 898
Immobilisations corporelles	4.2	4 753 169 011	1 623 217 678	3 129 951 333	2 384 759 181
Terrains		398 571 250	0	398 571 250	398 571 250
Bâtiments		447 994 117	100 161 465	347 832 652	312 422 769
Autres immobilisations corporelles		3 760 501 126	1 523 056 213	2 237 444 913	1 596 060 027
Immobilisations en concession		0	0	0	0
Immobilisations encours		146 102 518	0	146 102 518	77 705 136
Immobilisations financières	4.3	40 855 673	0	40 855 673	34 976 096
Autres participations et créances rattachées		0	0	0	0
Autres titres immobilisés		0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 060 000	0	3 060 000	5 010 000
Impôts différés actif		37 795 673	0	37 795 673	29 966 096
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 837 803 574	1 646 865 160	3 190 938 414	2 440 688 175
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 122 849 330	63 236 578	1 059 612 751	907 407 607
Créances et emplois assimilés		1 195 373 445	137 705 358	1 057 668 087	1 063 842 011
Clients	4.5	928 052 214	137 705 358	790 346 856	680 918 960
Autres débiteurs	4.6	172 860 498	0	172 860 498	162 783 364
Impôts et assimilés	4.7	70 429 485	0	70 429 485	187 775 815
Autres créances et emplois assimilés	4.8	24 031 248	0	24 031 248	32 363 872
Disponibilités et assimilés		174 363 692	0	174 363 692	182 861 752
Placements et autres actifs financiers courants		4 788 000	0	4 788 000	0
Trésorerie	4.9	169 575 692	0	169 575 692	182 861 752
TOTAL ACTIF COURANT		2 492 586 467	200 941 936	2 291 644 531	2 154 111 370
TOTAL GENERAL ACTIF		7 330 390 041	1 847 807 097	5 482 582 945	4 594 799 546

الملحق رقم 07

BILAN ARRETE AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2013	31.12.2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		676 833 846	564 163 334
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat net		228 869 539	168 602 699
Autres capitaux propres		-	3 511 463
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 754 898 385	1 585 472 496
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	1 494 706 743	708 679 792
Impôts (différés et provisionnés)		3 645 260	-
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	8 224 687	120 141 415
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		1 506 576 690	828 821 207
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 334 090 677	1 121 817 918
Impôts	5.5	172 217 368	171 100 746
Autres dettes	5.6	516 970 256	386 695 528
Trésorerie passif	5.7	197 829 568	500 891 650
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 221 107 869	2 180 505 842
TOTAL GENERAL PASSIF		5 482 582 945	4 594 799 546

الملحق رقم 08

COMPTE DE RESULTATSS PERIODE DU 01.01.2013 AU 31.12.2013
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NO TE	31.12.2013	31.12.2012
Chiffre d'affaires	6.1	6 032 294 441	5 669 817 158
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	14 508 722	166 504 084
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 046 803 162	5 836 321 243
Achats consommés	6.3	(3 562 949 876)	(3 616 401 032)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(949 581 759)	(828 514 468)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(4 512 531 635)	(4 444 915 500)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 534 271 527	1 391 405 743
Charges de personnel	6.5	(640 731 682)	(528 526 658)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(115 074 294)	(91 220 592)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		778 465 551	771 658 493
Autres produits opérationnels	6.7	7 606 478	39 643 564
Autres charges opérationnelles	6.8	(127 108 544)	(143 668 097)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(337 623 594)	(360 894 729)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		61 279 430	29 397 896
RESULTAT OPERATIONNEL		382 619 322	336 137 127
Produits financiers	6.10	22 103 744	15 091 358
Charges financières	6.11	(114 208 627)	(113 076 392)
RESULTAT FINANCER		(92 104 883)	(97 985 034)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		290 514 438	238 152 093
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(65 829 216)	(75 756 721)
Impôts différés sur résultats ordinaires		4 184 316	6 207 327
Total des produits des activités ordinaires		6 137 792 814	5 920 454 061
Total des charges des activités ordinaires		(5 908 923 276)	(5 751 851 362)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		228 869 539	168 602 699
Eléments extraordinaires (produits)		-	-
Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		228 869 539	168 602 699

الملحق رقم 09

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE PERIODE DU 01.01.2013 AU 31.12.2013

CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2013	31.12.2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net		228 869 539	168 602 699
Ajustement pour :			
* Amortissements immobilisations	7.1	330 436 106	233 084 672
* Autres Amortissements et provisions		(162 468 980)	98 412 160
* Variation des impôts différés		(4 184 316)	(6 207 327)
* variation des Stocks	7.2	(98 424 742)	(130 603 510)
* Variation des clients et autres créances	7.3	22 752 621	(140 030 145)
* Variation des Fournisseurs et autres dettes	7.4	248 927 286	35 364 539
* Plus ou moins values de cession nettes d'immobilisations		(683 675)	(6 077 040)
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		565 223 837	252 546 048
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décassements sur acquisition d'immobilisations	7.5	(1 103 629 047)	(621 995 474)
Encaissement sur cession d'immobilisations		683 675	6 077 040
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	7.6	1 950 000	
Décassements sur acquisition d'immobilisations financières		-	(750 000)
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)		(1 100 995 372)	(616 668 434)
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires		(79 794 384)	(54 982 261)
Augmentation du capital en numéraire		-	-
Encaissements des subventions d'investissement	7.7	-	-
Emission d'emprunts	7.8	1 058 164 542	91 963 453
Remboursements d'emprunts	7.9	(152 822 601)	(120 351 246)
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)		825 547 557	(83 370 054)
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		289 776 022	(447 492 440)
Trésorerie au début de l'exercice		(318 029 897)	129 462 542
Trésorerie à la clôture de l'exercice		(28 253 876)	(318 029 897)
Variation de trésorerie		289 776 022	(447 492 440)

الملحق رقم 10

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES
Période du 01/01/2013 au 31/12/2013

	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2011		849 195 000	137 687 166	-	-	489 987 631
Changement de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	(60 000 000)
Augmentation de capital		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice		-	-	-	-	168 602 700
Solde au 31 décembre 2012		849 195 000	137 687 166	-	-	598 590 330
Réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Changement de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	- *	-	-	(59 443 650)
Augmentation de capital		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice		-	-	-	-	228 869 539
Solde au 31 décembre 2013		849 195 000	137 687 166	-	-	768 016 219

الملحق رقم 11

BILAN ARRETE AU 31.12.2014
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

ACTIF	NOTE	2014 BRUT	2014 AMO&PROV	2014 NET	2013 NET
ACTIF NON COURANT					
Immobilisations incorporelles	4.1	44 454 071	31 273 033	13 181 038	20 131 409
Immobilisations corporelles	4.2	6 439 628 681	1 953 499 619	4 486 129 061	3 129 951 333
Terrains		1 183 751 184	-	1 183 751 184	398 571 250
Bâtiments		922 838 083	125 080 537	797 757 546	347 832 652
Autres immobilisations corporelles		4 179 585 921	1 828 419 082	2 351 166 839	2 237 444 913
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		153 453 493	-	153 453 493	146 102 518
Immobilisations financières	4.3	54 539 112	-	54 539 112	40 855 673
Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 614 391	-	1 614 391	3 060 000
Impôts différés actif		52 924 721	-	52 924 721	37 795 673
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 538 621 864	1 984 772 652	4 553 849 211	3 190 938 414
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	4.4	1 116 095 014	73 091 953	1 043 003 061	1 059 612 751
Créances et emplois assimilés		1 554 939 518	168 246 171	1 386 693 346	1 057 668 087
Clients	4.5	1 327 061 329	168 246 171	1 158 815 158	790 346 856
Autres débiteurs	4.6	134 907 092	-	134 907 092	172 860 498
Impôts et assimilés	4.7	65 911 892	-	65 911 892	70 429 485
Autres créances et emplois assimilés	4.8	27 059 205	-	27 059 205	24 031 248
Disponibilités et assimilés		226 128 876	-	226 128 876	174 363 692
Placements et autres actifs financiers courants		14 335 010	-	14 335 010	4 788 000
Trésorerie	4.9	211 793 866	-	211 793 866	169 575 692
TOTAL ACTIF COURANT		2 897 163 408	241 338 124	2 655 825 284	2 291 644 531
TOTAL GENERAL ACTIF		9 435 785 271	2 226 110 776	7 209 674 495	5 482 582 945

الملحق رقم 12

BILAN ARRETE AU 31.12.2014
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

PASSIF	NOTE	31.12.2014	31.12.2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		849 195 000	849 195 000
Capital non appelé		-	-
Primes et réserves		820 783 885	676 833 846
Ecart de réévaluation		-	-
Résultat net		310 853 613	228 869 539
Autres capitaux propres		282 440	-
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	5.1	1 981 114 938	1 754 898 385
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	5.2	2 676 780 567	1 494 706 743
Impôts (différés et provisionnés)	5.3	1 728 774	3 645 260
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance	5.3	3 640 997	8 224 687
TOTAL DES PASSIFS NON COURANTS		2 682 150 338	1 506 576 690
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	5.4	1 255 300 864	1 334 090 677
Impôts	5.5	163 080 164	172 217 368
Autres dettes	5.6	718 996 498	516 970 256
Trésorerie passif	5.7	409 031 693	197 829 568
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 546 409 218	2 221 107 869
TOTAL GENERAL PASSIF		7 209 674 495	5 482 582 945

الملحق رقم 13

COMPTE DE RESULTA PERIODE DU 01.01.2014 AU 31.12.2014
CHIFFRES EXPRIMES EN DINARS

	NOTE	31.12.2014	31.12.2013
Chiffre d'affaires	6.1	7 053 727 818	6 032 294 441
Variation stocks produits finis et en-cours	6.2	(8 788 499)	14 508 722
Production immobilisée		-	-
Subventions d'exploitation		1 251 776	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		7 046 191 095	6 046 803 162
Achats consommés	6.3	(4 150 717 902)	(3 562 949 876)
Services extérieurs et autres consommations	6.4	(1 038 591 810)	(949 581 759)
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(5 189 309 712)	(4 512 531 635)
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		1 856 881 382	1 534 271 527
Charges de personnel	6.5	(723 916 388)	(640 731 682)
Impôts taxes et versements assimilés	6.6	(108 206 669)	(115 074 294)
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 024 758 326	778 465 551
Autres produits opérationnels	6.7	11 592 505	7 606 478
Autres charges opérationnelles	6.8	(115 600 837)	(127 108 544)
Dotations aux amortissements et aux provisions	6.9	(471 393 651)	(337 623 594)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 041 476	61 279 430
RESULTAT OPERATIONNEL		454 397 817	382 619 322
Produits financiers	6.10	27 595 211	22 103 744
Charges financières	6.11	(113 049 816)	(114 208 627)
RESULTAT FINANCIER		(85 454 606)	(92 104 883)
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		368 943 211	290 514 438
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		(75 135 133)	(65 829 216)
Impôts différés sur résultats ordinaires		17 045 535	4 184 316
Total des produits des activités ordinaires		7 090 420 286	6 137 792 814
Total des charges des activités ordinaires		(6 779 566 672)	(5 908 923 276)
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		310 853 613	228 869 539
Eléments extraordinaires (produits)		-	-
Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		310 853 613	228 869 539